الأمم المتحدة

A/C.1/67/PV.11

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **١١**

الجمعة ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيركايا ..... (إندونيسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

بنود جدول الأعمال من ٨٦ إلى ١٠٢ (تابع)

المناقشة المواضيعية لمواضيع البنود وعرض كل مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بعد ظهر هذا اليوم، ستسعى اللجنة إلى اختتام مداولاتها بشأن المجموعة ١، ”الأسلحة النووية“، من خلال الاستماع إلى المتكلمين المتبقين على القائمة المتجددة بشأن هذه المجموعة، الذين لم يتمكنوا من أخذ الكلمة، حيث لم يسمح الوقت بذلك أمس.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول، أود أن أشجع الوفود مرة أخرى عند أخذ الكلمة على التكلم لفترة زمنية معقولة.

السيد بروانو (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالقول إن وفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل بيرو بالنيابة عن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/67/PV.9).

خلال المناقشة العامة للجنة الأولى، أشارت إكوادور إلى أن دستورها يعترف بحقوق الطبيعة، عندما تتوقف الطبيعة عن كونها شيئا لتصبح موضوعا. ومن خلال الاعتراف بتلك الحقوق، فإننا نغلق دائرة العلاقة الشاملة والتكميلية بين تلك الحقوق وحقوق الإنسان.

وفي إطار هذا النهج الإبتكاري، تدين إكوادور مجرد وجود أسلحة الدمار الشامل على وجه الأرض، وترى أن استخدامها أو التهديد باستخدامها يشكل جريمة ضد الطبيعة والبشرية. وأشار وفد بلدي إلى تقيده الصارم، إلى جانب الدول الأخرى الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالتزاماته الدولية، وبالالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار النووي. ومع ذلك، أعربنا عن خيبة أملنا لأننا لم نر معاملة بالمثل من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بترع السلاح النووي، مع الأخذ في الاعتبار مرور أكثر من ٤٠ عاما على بدء نفاذ

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا السياق،يتساءل وفد بلدي عما إذا كان انتظارنا للمعاملة بالمثل سيستغرق سنوات أو عقود أو قرون، في ظل انعدام وجود أية إشارة في هذا الاتجاه تلوح في الأفق.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد أكينو (بيرو)

ثمة العديد من الأسباب التي تبرر الحاجة إلى التركيز على موضوع نزع السلاح النووي، بما في ذلك عوامل إنسانية وقانونية وسياسية وعوامل الحس السليم. أولا، ثمة أسباب إنسانية، وقد أدان المجتمع الدولي استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، بسبب آثارها الفظيعة، التي تتجاوز الحدود والأجيال، وبسبب عدم تمييزها بين الأهداف المدنية والعسكرية. إن استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية يشكل جريمة ضد الطبيعة والجنس البشري، وانتهاكا للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وميثاق الأمم المتحدة في حد ذاته. لذلك السبب، فإن الضمان الوحيد ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية، هو حظرها وتدميرها بشكل كامل.

ثانيا، وتكملة لما قلته للتو، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تحاجج بالأمن الوطني كذريعة لاستخدام أو التهديد الأسلحة النووية، رغم علمنا جميعا بالخطر الذي يشكله ذلك على البقاء الفعلي لملايين المجتمعات المحلية والأشخاص الأبرياء، فضلا عن الأجيال المقبلة ووجود وحفظ وإعادة توليد دورات الحياة في الطبيعة، وعمليات البنية والوظائف والتطور. وبعبارة أخرى، نحن نواجه محاولة للحفاظ على أمن قلة على حساب أمن عالمنا بأسره.

ثالثا، هناك أيضا أسباب قانونية لهذا الادعاء، من قبيل الامتثال للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تدعو الدول إلى إجراء مفاوضات بحسن نية بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. ويجب الوفاء بتلك الالتزامات من أجل الحفاظ على نزاهة هذا الصك الدولي وشرعيته. ويجب في هذا السياق، الأخذ في الاعتبار دائما بفتوى محكمة العدل الدولية في هذا الصدد. لقد مضى على بدء نفاذ معاهدة عدم الانتشار أكثر من ٣٠ عاما، ونحن ما زلنا ننتظر.

ولدينا في هذا الصدد، سوابق في الاتفاقيتين بشأن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وفي سياق إحراز تقدم نحو حظر جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها. ويقتضي منا هذا العامل رفض المبررات الداعية إلى استثناء الأسلحة النووية من عملية نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة.

رابعا، هناك أيضا أسباب سياسية وقانونية ذات طابع إقليمي لدعم هذه الفكرة. فالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – التي يعتبر بلدي طرفا فيها – لم تحقق الاستفادة الكاملة بعد من أهداف نزع السلاح النووي التي تقتضيها أهدافها وطابعها، بسبب وجود إعلانات تفسيرية لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية تتجاهل الإرادة السياسية لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الراغبة في العيش حياة خالية من الأسلحة النووية، فضلا عن الدعوة إلى حظر تلك الأسلحة والقضاء التام عليها. ويتطلع وفد بلدي في السياق نفسه، إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفي مناطق مثل أمريكا الشمالية وأوروبا وجنوب آسيا على وجه الاستعجال.

خامسا، إلى جانب ما ذكر آنفا، ولأن المجتمع الدولي لا يزال يذكر جيدا ذلك الوقت الذي استخدمت فيه تلك الأسلحة على نحو أثار الرعب والرفض من قبل الجميع، فقد أدان المجتمع الدولي تلك الأعمال، بقدر إدانته لوجود الأسلحة النووية. وهي أسلحة غير شرعية. وعليه، فقد حان الوقت لأن تتصدى الدول والأمم المتحدة لهذا الموضوع بصورة نهائية، في امتثال للتعهدات والالتزامات الدولية ذات الطابع القانوني، واستنادا إلى أسس إنسانية فضلا عن الحس السليم.

السيد مكتفي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أولا، أود أن أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إيران باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/67/PV.2) وممثل مصر باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/67/PV.9).

وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن آراء الجزائر بشأن بعض المسائل المتصلة بالأسلحة النووية. أولا، ينبغي أن أقول إن نزع السلاح النووي يشكل أولوية قصوى بالنسبة للجزائر. ونود في هذا الصدد، أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء الخطر الذي يهدد البشرية جراء وجود الترسانات النووية الحالية. ونرى لذلك السبب، أن إحراز تقدم في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين أمر ضروري لتعزيز السلام والأمن الدوليين.

تكرر الجزائر التأكيد على أهمية الاستنتاج الذي توصلت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع، ومفاده أن هناك التزاما بمواصلة السعي بحسن نية واختتام مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. وتدعو الجزائر الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التقيد التام بالتزاماتها القانونية بشأن القضاء التام على أسلحتها النووية. ونؤكد مجددا في هذا الصدد، على أهمية تطبيق الدول الحائزة للأسلحة النووية لمبادئ الشفافية واللارجعة والتحقق في جميع التدابير ذات الصلة بتنفيذ التزاماتها في مجال نزع السلاح النووي. وينبغي ألا يشترط الوفاء بتلك الالتزامات بتدابير بناء الثقة أو أي جهود متعلقة بنزع السلاح. ويقينا، فإن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

وتكرر الجزائر التأكيد – ريثما يتم القضاء التام على الأسلحة النووية – على ضرورة إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تطمئن الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة على نحو فعال بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

وتؤيد الجزائر في هذا السياق، بقوة الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي في أقرب وقت ممكن بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج مقسم إلى مراحل للقضاء الكامل على الأسلحة النووية في إطار جدول زمني محدد، بما في ذلك إبرام اتفاقية للأسلحة النووية.

وأود أن أكرر التأكيد على التزام الجزائر بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فضلا عن التشديد على ضرورة تحقيق عالمية المعاهدة التي تمثل حجر الزاوية لنظامي نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ومن المرجح أن يؤدي اتباع أي نهج انتقائي إزاء اختصاصات معاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية إلى إفراغ ذلك الصك من محتواه. وعليه، فإن من الواجب الحفاظ التام على التوازن بين الركائز الثلاث للمعاهدة – نزع السلاح، وعدم الانتشار، وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية – نظرا لتساوي تلك الركائز الثلاث من حيث أهميتها.

وتشدد الجزائر أيضا على ضرورة بذل الجهود الرامية إلى تحقيق عدم الانتشار النووي بالتزامن مع جهود أخرى تهدف إلى نزع السلاح النووي. ونؤكد أيضا على أن أفضل سبيل للتصدي للشواغل المتعلقة بالانتشار هو عقد اتفاقات عالمية شاملة وغير تمييزية، عبر مفاوضات متعددة الأطراف. وبطبيعة الحال، فإنه ينبغي لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة. ويجب أن نذكر في هذا الصدد، أنه يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية، على وجه الخصوص، الامتثال التام لالتزاماتها.

وتشعر الجزائر بقلق بالغ إزاء عدم إحراز تقدم نحو التنفيذ الكامل للخطوات العملية الـ ١٣ الواردة في المادة السادسة من المعاهدة بشأن التزامات نزع السلاح المتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، وتم تأييدها مرة أخرى في خطة العمل التي تم التوصل إليها في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ (انظر NPT/CONF.2010/50 (Vol I)). وقد اختارت أغلبية من الدول

استخدام التطبيقات المدنية للطاقة الذرية وفقا للمادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار. وفي الواقع، فإن الطاقة النووية تمثل بالنسبة للعديد من البلدان النامية خيارا استراتيجيا لتلبية احتياجاتها في مجالي التنمية الاقتصادية وأمن الطاقة. وعليه، تكرر الجزائر التأكيد على الحق الثابت والمشروع لجميع الدول الأطراف في المعاهدة في تطوير الطاقة النووية والبحث فيها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية بموجب نظام عدم الانتشار.

وتشدد الجزائر على ولاية ا الوكالة الدولية للطاقة الذرية وسلطتها فضلا عن الدور المحوري الذي تضطلع به في مجال الأمن النووي. وعليه، ينبغي السعي إلى وضع جميع المعايير والمبادئ التوجيهية أو القواعد متعددة الأطراف في مجال الأمن النووي في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتكرر الجزائر أيضا التأكيد على الدور المحوري للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الأمان النووي، بما في ذلك من خلال وضع معايير الأمان النووي.

وفي حين ترحب الجزائر بعقد الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٥في فيينا، فإنها تدعو جميع الدول الأطراف في المعاهدة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل التي اعتمدت بتوافق الآراء في المؤتمر الثامن لاستعراض معاهدة عدم الانتشار في أيار/مايو ٢٠١٠.

وباعتبار قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط جزءا لا يتجزأ من خطة عمل المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة عام ٢٠١٠، فإن تنفيذه ضروري أيضا. وعليه، نعرب عن قلقنا العميق إزاء التأخير في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، الذي لا يزال قائما إلى أن تتحقق أهدافه كاملة.

ولن تبرح الجزائر تدعم دعماً قوياً إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتتطلع إلى عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، في هلسنكي.

ويحث وفد بلدي الأمين العام ومقدمي القرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط الثلاثة على بذل قصارى جهدهم، بالتشاور مع دول المنطقة، من أجل عقد مؤتمر عام ٢٠١٢، ويؤكد على أهمية مشاركة جميع دول المنطقة في ذلك المؤتمر. ونرحب ببيان الأمين العام في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، الذي أكد فيه مجدداً دعمه القوي لميسر مؤتمر عام ٢٠١٢، السيد جاكو لاجافا، فضلا عن التزامه القوي بعقد المؤتمر.

ويرى وفدي أن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية خطوة مهمة نحو تحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي. وبالتالي، فإن بدء نفاذ معاهدة بليندابا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، يمثل إسهاما مهما في تعزيز السلام والأمن الدوليين. تدعو الجزائر إلى التوقيع والتصديق على البروتوكولات ذات الصلة لمعاهدة بليندابا الدولَ الحائزة للأسلحة النووية التي لم تقم بذلك بعد.

وتود الجزائر أن تؤكد على أهمية تحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة حظر التجارب النووية. من شأن تحقيق ذلك الهدف أن يسهم في عملية نزع السلاح النووي. ونأسف لكون المعاهدة، بعد ١٦ سنة على فتح باب التوقيع عليها، لم تدخل بعد حيز النفاذ. في هذا الصدد تؤيد الجزائر البيان الوزاري المشترك، الصادر عن الاجتماع الوزاري المعقود في ٢٧ أيلول/سبتمبر، الذي يحث جميع دول المرفق ٢ على التصديق على المعاهدة.

وأخيرا، فإن الجزائر ملتزمة التزاما تاما بأهداف عدم الانتشار وبالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمنع الإرهابيين والأطراف الفاعلة من غير الدول من حيازة المواد النووية اللازمة لإنتاج الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أو الحصول على المواد المشعة الأخرى. وتعبيراً عن التزامها الكامل بهذه الأهداف، شاركت الجزائر في القمة النووية بسيول

في آذار/مارس، وفي الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مكافحة الإرهاب النووي، الذي عقِد الشهر الماضي في نيويورك.

السيد هاشمي (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بإعلان تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل إيران باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/67/PV.2).

لقد أظهر قصف هيروشيما وناغازاكي فظائع الأسلحة النووية. وتجسد الرد العالمي على تلك الفظائع في أول قرار اتخذته الجمعية العامة لمكافحة الأسلحة النووية (االقرار ١ (د-١)). ومنذ ذلك الحين، ما انفك المجتمع الدولي يتصدى لهدف القضاء على استخدام هذه الأسلحة، اللا إنسانية واللا أخلاقية والعشوائية. ومع ذلك، ازدادت الأسلحة النووية أفقيا ورأسيا. ويُنظر إليها على أنها أسلحة أخيرة، وبالتالي الضامن الأخير للأمن. ولذلك، فإن البحث عن الأمن هو الدافع الرئيسي لحيازة الأسلحة النووية وتطويرها. وبالنسبة للبعض، القوة والهيبة من العوامل المساهمة أيضاً.

كانت الوثيقة الختامية (القرار د-ا -٢/١٠) للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح الجهد العالمي الأول والوحيد الذي بذله المجتمع الدولي بغية التوافق على إزالة الأسلحة النووية. وقد أدرك المجتمع الدولي أن ذلك الهدف يجب تحقيقه من خلال كفالة الأمن المتكافئ لجميع الدول. ودعا أيضا إلى اتفاق يتضمن نهجا تدرجياً بهدف كفالة عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، جنبا إلى جنب مع جهود ترمي إلى تعزيز نزع السلاح النووي.

لكن، للأسف، فإن الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية ركزت أساسا على تحديد الأسلحة وعدم الانتشار، وتجاهلت نزع السلاح النووي الحقيقي. وكانت جهودها ترمي إلى إبرام اتفاقات دولية في مجالات لا يجوز فيها المساس بأمنها، مثل القضاء على الأسلحة البيولوجية والكيميائية أو اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية. الآن، تعمل بعض الدول الكبرى على الترويج لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بعد ما أنتجت الكثير مما يكفيها من المواد الانشطارية و لم تعد بحاجة إليها. لكن لم تبذل أي جهود للقضاء على الأسلحة النووية أو السعي إلى نزع السلاح النووي الحقيقي.

وعلى الرغم من التأكيدات الطنانة ذات الطابع الوعظي، فإن الحقيقة الواقعة أن الأسلحة النووية ما برحت جزءا لا يتجزأ من العقائد الاستراتيجية للتحالفات العسكرية. توفر الأسلحة النووية أيضا ردعاً ممتداً يغطي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في التحالفات العسكرية. وعلى هذا النحو، فإن تلك الدول تشجع بصورة غير مباشرة وضمنيا حيازة الأسلحة النووية أو استخدامها كجزء من العقائد الاستراتيجية لتحالفاتها. باكستان بلد واقعي ويدرك أن نزع السلاح النووي لن يحدث بين عشية وضحاها أو على مدى جيل كامل. بيد أن الجهود الرامية إلى القضاء على الأسلحة النووية يجب أن تبدأ الآن. لقد انقضى وقت جد طويل منذ أن عقدت الدورة الاستثنائية الأولي، وقد آن الأوان لنعطي شكلاً عملياً للالتزامات التي اعتمدت بتوافق الآراء.

يجب علينا أن نسعى جاهدين إلى إقامة نظام دولي يستند إلى القواعد ويتسم بالعدالة وعدم التمييز لكي يدأب على برنامج لنزع السلاح الشامل. ينبغي أن يستفيد ذلك البرنامج من الإنجازات الحالية، وأن يتضمن تدابير ترمي إلى معالجة الشواغل الأمنية للدول، وينهض بعملية الحد من الأسلحة الاستراتيجية والتقليدية وتخفيضها. التدابير الانفرادية والثنائية التي يتخذها البعض جزئية وغير كافية، ولا تحل محل تنفيذ الالتزامات المتعددة الأطراف لنزع السلاح.

ينبغي تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار من خلال السياسات المنصفة، والقائمة على المعايير، وغير التمييزية. ينبغي ألا تكون هناك استثناءات ولا معاملة تفضيلية تمليها دوافع التسلط أو تحقيق الربح. ينبغي وقف الانتشار الرأسي

والأفقي للأسلحة النووية. ويرقى مد نطاق الردع النووي ليغطي الشركاء في التحالفات إلى أن يكون انتشارا أفقياً. وينبغي منح الضمانات الأمنية السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. هذه الضمانات لا تكلفة لها، ولا تقوض أمن الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وبدلا من اتخاذ أنصاف التدابير، والتنصل عن التزامات نزع السلاح، والدعوة إلى وضع معاهدة تحظر فقط إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل – وذلك تدبير لا يرقى حتى لأن يكون من تدابير عدم الانتشار – ينبغي أيضا تخفيض مخزونات المواد الانشطارية القائمة، ما من شأنه أن يشكل خطوة حقيقية نحو القضاء على الأسلحة النووية. إلى جانب هذه الخطوات، ينبغي للمجتمع الدولي أن يشرع فوراً في المفاوضات على اتفاقية القضاء على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد.

ولقد طال انتظار الجهود التي تكفل صياغة توافق متجدد على نزع السلاح النووي والقضاء على الأسلحة النووية. وبدون التقليل من شأن التحديات المحتملة على طريق تنشيط التوافق العالمي، يجب مضاعفة الجهود من أجل عالم خال حقاً من الأسلحة النووية. وتكرر باكستان النداء الذي وجهه منذ أمد بعيد ١٢٠ من أعضاء حركة عدم الانحياز إلى عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح بغية إحياء توافق عالمي يكفل القضاء على الأسلحة النووية يوليي في الوقت نفسه الشواغل الأمنية لجميع الدول.

السيد دي فيغا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الفلبين البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/67/PV.9).

تشعر الفلبين بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في ميدان نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ما برح الطريق نحو عالم خال من الأسلحة النووية طويلا ومحفوفا بالمخاطر، ومن الضروري أن نمضي قدما من خلال البناء على الزخم الذي حققناه في السنوات القليلة الماضية. ينص دستور الفلبين على سياسة خلو أراضيها من الأسلحة النووية. وهي سياسة ندعو لها أيضا بنشاط في الأقاليم الأخرى، بالنظر إلى وجود ملايين الفلبينيين في مناطق توجد فيها الأسلحة النووية.

وفي الأمم المتحدة، تواصل الفلبين بقوة دعم الجهود الرامية إلى إبقاء مسألتي نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية في جدول الأعمال. ونؤيد القرار السنوي المتعلق بمتابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها. وساعدنا أيضا في الجهود الرامية إلى تجريم الأسلحة النووية.

وفي المفاوضات في اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية، حثت الفلبين بقوة على إدراج الأسلحة النووية في قائمة الأسلحة المحظورة. لكن بعد أكثر من عامين من مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠، ينبغي أن نقيم ما حققناه حتى الآن صوب الوفاء بالتزاماتنا في إطار الاستنتاجات والتوصيات لإجراءات المتابعة للوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50 (Vol I)).

بالنسبة للدول الحائزة للأسلحة النووية، من الضروري أن نرى تقدما يتحقق في الإجراءات ٣ و ٥ و ٢١. تدعو الفلبين الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى وضع جداول زمنية محددة لتدمير أسلحتها النووية ونظم إيصالها، بشكل قابل للتحقق ولا رجعة فيه. ونتطلع إلى أن نرى تقدما واضحا يتحقق في الكيفية التي تفي بها الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها من خلال مستودع بيانات متاح الاطلاع عليه للعموم ينشئه الأمين العام.

وترحب الفلبين بعملية الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية (الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن)، وتأمل أن ترى هذه الاجتماعات تسفر عن تدابير ملموسة من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية. كما تحث الفلبين،

باعتبارها عضوا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على التوقيع على بروتوكول معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ونعتقد أن المزيد من المشاورات سوف يمهد الطريق للتوصل إلى حل للمسائل المعلقة التي أعربت عنها الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وتصدى مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ أيضا بشكل مباشر للقضية الصعبة والمعقدة التي هي قضية الشرق الأوسط وأسلحة الدمار الشامل. وتأمل الفلبين أن يعقد هذا العام مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، تحت رعاية الأمين العام وبحضور جميع دول الشرق الأوسط، في كانون الأول/ديسمبر. وكما أكدت الفلبين مرارا، فإن إنشاء المنطقة تأخر لوقت طويل وأن المؤتمر سيكون خطوة أولى هامة في بدء العملية المفضية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وتعرب الفلبين عن القلق إزاء الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية التعبوية، التي يمكن، نظرا لصغر حجمها، أن تقع في أيدي جهات فاعلة من غير الدول. ولذلك يجب أن تدرج مسألة الأسلحة النووية التعبوية في المناقشات المقبلة للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٥. وتشعر الفلبين أيضا بالقلق إزاء التهديد الجدي المتمثل في الإرهاب النووي، وتشدد على أهمية دعم الإطار القانوني القائم بشأن الأمن النووي من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتدعو الفلبين إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن. لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتحقيق عالمية المعاهدة. ونثني مرة أخرى على إندونيسيا لتصديقها مؤخرا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وما برحنا نحث دول المرفق ٢ الثماني المتبقية على التصديق على المعاهدة.

دعت الفلبين باستمرار إلى إجراء مناقشات بشأن توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح إذا أريد له أن يواصل التفاوض بالنيابة عن المجتمع العالمي. وندعو إلى تعيين مقرر خاص للنظر في مسألة العضوية.

وفي الختام، تعتقد الفلبين أن أفضل سبيل لتحقيق هدفنا المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية هو من خلال إبرام اتفاقية للأسلحة النووية تعلن الأسلحة النووية واستخدامها وحيازتها غير قانوني. والفلبين على استعداد لدعم الجهود الرامية إلى وضع اتفاقية تنشئ إطارا زمنيا محددا للقضاء على الأسلحة النووية.

السيدة آيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): على الرغم من التطورات المشجعة في عملية نزع السلاح على مدى العامين الماضيين، فإن الوضع لم يتغير كثيرا. لم يعكس سباق التسلح النووي اتجاهه، ولم تكن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أكثر فعالية في منع انتشار الأسلحة النووية، وظهرت دول نووية جديدة بحكم الواقع. ولا يزال الجمود في نزع السلاح النووي مستمرا، وهو ما نرى أنه يرجع إلى أزمة ثقة في المجتمع الدولي.

أظهرت دورة أيار/مايو ٢٠١٢ للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، الجهود المكثفة اللازم بذلها لتحقيق قدر من النجاح قبل مؤتمر عام ٢٠١٥ لاستعراض المعاهدة. لقد أكد رئيس جمهورية كازاخستان، السيد نور سلطان نزاربايف، أمام الجمعية العامة في عام ٢٠١١ (انظر A/66/PV.11)، على الحاجة إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيزها وزيادة الرقابة الدولية من جانب الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية على امتثال جميع الدول لالتزاماتها المتعلقة بعدم

الانتشار. وثمة حاجة أيضا إلى وضع حد لتحديث وترقية الأسلحة النووية، أو حيازة أسلحة نووية جديدة، من أجل النهوض بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

ليس من المغالاة زيادة التشديد على أهمية تعزيز الرصد لمنع كل إمكانيات الإرهاب النووي، على النحو الذي أشار إليه الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مكافحة الإرهاب النووي الذي عقده الأمين العام في الشهر الماضي. ومن بين التدابير الفعالة لتعزيز نظام عدم الانتشار إنشاء بنك دولي للوقود النووي تحت إشراف ومراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمراقبة، وحكومتي مستعدة لاستضافته على أراضينا.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أعرب الرئيس عن اعتقاده بأن وجود إعلان عالمي لعالم خال من الأسلحة النووية من شأنه أن يؤكد مجددا تصميم الدول كافة على التحرك خطوة فخطوة صوب وضع اتفاقية لمكافحة الأسلحة النووية. ولذلك تنضم كازاخستان إلى الآخرين للإسراع في تحقيق الزخم من أجل هذه الاتفاقية، على النحو الذي اقترحه الأمين العام في خطته ذات النقاط الخمس، وبوصفها إحدى التوصيات الرئيسية الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ .(NPT/CONF.2010/50 (Vol I))

وأيد هذا المقترح بالإجماع المنتدى العالمي المعني بنزع السلاح النووي الذي اجتمع في الأستانة في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آب/أغسطس، إلى جانب برلمانيين من أجل عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. عمم على الدول الأعضاء مشروع الإعلان المصاحب للقرار. ونأمل أن تكون هناك استجابة إيجابية للمشاورات الجارية خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة.

وتؤيد كازاخستان بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في صورة وقف اختياري للتجارب من جانب النادي النووي، لكن هذا ليس كافيا. إن بلدي يتعاون مع منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تعزيز نظام الرصد الدولي عن طريق تطوير وتحسين محطاته الوطنية الخمس المتطورة للتتبع على مدار الساعة كجزء من الجهد العالمي. وبدعم من حكومة النرويج، تم إنشاء مركز دولي لتدريب الخبراء من بلدان آسيا الوسطى على جمع البيانات.

وتعرب كازاخستان عن القلق إزاء عدم تحقيق أي تقدم طوال الـ ١٦ عاما الماضية في العمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح، وتأسف لأنه لم يعد في طليعة عملية نزع السلاح.

ومن الضروري بدء العمل من أجل اعتماد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية، وكذلك معاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي.

وتقوم كازاخستان، مع دول آسيا الوسطى الأخرى التي تشكل المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في المنطقة، بدور حاسم في منع الانتشار الذي لا ضابط له للمواد النووية، وبالتالي في مكافحة الإرهاب النووي.

وقد دعا رئيس دولتنا، في خطابه أمام الجمعية العامة في عام ٢٠١١، إلى صياغة صك دولي ملزم قانونا بشأن ضمانات الأمن التي تقدمها الدول النووية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لأنه يرى أن معاهدة عدم الانتشار لم تكن فعالة في هذا الصدد. ونشدد على التزام المنطقة بالانتهاء من عملية إضفاء الطابع المؤسسي على المعاهدة ونحن على استعداد لإجراء حوار بناء مع الدول النووية الخمس للتوقيع في وقت مبكر على البروتوكول المتعلق بالضمانات السلبية وبياناته التفسيرية. والحصول على هذه الضمانات سيكون دليلا واضحا على اهتمام الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وتؤيد حكومة كازاخستان تأييدا تاما الاقتراح المطروح منذ وقت طويل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في

الشرق الأوسط. ويبدو أن التطورات التي حدثت مؤخرا قد تسببت في تقليل فرص تنفيذه. غير أنه يجب بذل كل جهد ممكن لعقد مؤتمر هلسنكي في كانون الأول/ديسمبر، وبلدي على استعداد للعمل من أجل إنجاحه.

عملت كازاخستان، أثناء رئاستها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٠، من أجل مستقبل الأمن الأوروبي – الأطلسي والأوروبي – الآسيوي تمشيا مع المعايير الدولية. وفي عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، ركزت كازاخستان، بصفتها رئيسة مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، على مؤتمر الشرق الأوسط. باعتباره إحدى أولوياتها.

في هذا العام، تم الاحتفال باليوم الدولي الثالث لمناهضة التجارب النووية في ٢٩ آب/أغسطس للمساعدة في زيادة الوعي على الصعيد العالمي. ونظمت رابطة السياسات الخارجية منتدى القيادات العالمي في نيويورك. ويسرنا أن نبلغ الأعضاء بأن منتدى مناقشة المسائل النووية، وهو مبادرة مشتركة بين كازاخستان ومعهد الشرق والغرب، سيواصل مداولاته.

وختاما، نأمل أن تخطو اللجنة الأولى في هذا العام خطوات واسعة في أعمالها نحو تحقيق السلام والأمن والاستقرار على الصعيد العالمي، يدعمها في ذلك الالتزام السياسي القوي والمتعدد الأطراف إلى جانب التعاون والعمل.

السيد كيلي (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلى به ممثل السويد بالنيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد وذلك الذي أدلى به ممثل سويسرا بشأن الأثر الإنساني للأسلحة النووية (انظر A/C.1/67/PV.9) ونود أن نضيف الملاحظات التالية.

لقد مضى عامان ونصف العام على موافقة مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ بتوافق الآراء على مجموعة شاملة من النتائج تتعلق بالركائز الثلاث للمعاهدة جميعا وفي ما يتعلق بالشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه، لم يبق سوى عامين ونصف العام على انعقاد المؤتمر الاستعراضي المقبل الذي ستقرر خلاله الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار مرة أخرى أفضل سبيل لمتابعة مسألة التنفيذ الكامل للمعاهدة. وفي نقطة منتصف الطريق هذه، سأركز بياني على ثلاث مسائل ترى أيرلندا أنها ستتطلب اهتماما خلال الفترة المتبقية من دورة الاستعراض لعام ٢٠١٥.

وأولى هذه المسائل هي بناء الثقة. ونحن نعلم أن فشل الدول الحائزة للأسلحة النووية على مدى عدة عقود في إحراز تقدم صوب الإزالة الكاملة للترسانات النووية قد دفع بعض الدول إلى الزعم بأن معاهدة عدم الانتشار تمييزية بطابعها؛ وأنها توجد فئتين، فئة الذين يملكون وفئة الذين لا يملكون. وبينما لا نؤيد هذا الادعاء، فإننا نعتقد أنه إذا لم نحرز تقدما كبيرا في مجال نزع السلاح قريبا، فإن هذا التصور لوجود تمييز سيشكل ضغطا متزايدا وربما غير محتمل على القواعد الملزمة للمعاهدة في ما يتعلق بعدم الانتشار.

ويساورنا بالغ القلق إزاء التحدي الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأهداف معاهدة عدم الانتشار. ونعتقد أيضا أنه يجب على إيران الإجابة على الأسئلة المشروعة العديدة للمجتمع الدولي بشأن الطابع الدقيق لبرنامجها النووي. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء اختيار ثلاث دول، إسرائيل وباكستان والهند، أن تظل بصورة كاملة خارج التوافق العالمي الغالب في الآراء بشأن الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولإقناع هذه الدول وغيرها بأن معاهدة عدم الانتشار توفر برنامج العمل لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، يجب علينا أن نظهر عزمنا وتصميمنا الجماعيين على تحقيق نزع السلاح الكامل في أقرب فرصة ممكنة.

فالمعاهدة لم توجد فئة من الذين يملكون وفئة من الذين لا يملكون. بل أنها أوجدت فئة ”الذين سيتزعون السلاح“ وفئة

”الذين سيمتنعون“ عن حيازة السلاح النووي. وقد أوفت فئة الذين سيمتنعون بنصيبها من الصفقة ونعتقد أن فئة الذين سيتزعون السلاح قد تأخرت في إحراز تقدم مواز.

وأيرلندا لا تقبل الادعاء بأن أيا من الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار لها أولوية متأصلة، أو أنه يلزم إحراز مزيد من التقدم بشأن جدول أعمال المعاهدة في ما يتعلق بعدم الانتشار قبل أن يمكن إحراز تقدم بشأن جدول أعمالها الخاص بنزع السلاح. وما فتئنا نؤكد على أن نزع السلاح وعدم الانتشار متضاعدان ولكن، بصراحة، ليس هناك تقدم كاف في مجال نزع السلاح.

فالأغلبية الساحقة من الدول الأطراف في المعاهدة قررت قبل أربعة عقود التخلي عن الأسلحة النووية. وقد فعلت ذلك، وهي تتوقع بصورة معقولة أن تعمل الدول الحائزة للأسلحة النووية بسرعة مدروسة للتخلص من ترساناتها في إطار الفترة والحيز المؤقتين اللذين تتيحهما المعاهدة لها لهذا الغرض. وما زلنا ننتظر. وعدم إحراز تقدم بشأن نزع السلاح يضر بالمعاهدة. وبينما تواصل دورة الاستعراض الحالية أعمالها، فإن أيرلندا ستنضم، بالتالي، إلى الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، والتي نعتقد أن عددها كبير جدا، التي ستتطلع بصورة متزايدة إلى إظهار الدول الحائزة للأسلحة النووية لجديتها في الوفاء بالتزاماتها بنزع السلاح بموجب المعاهدة.

وسنواصل دعمنا القوي لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر. ونعتقد أن التصديق على هذه المعاهدة من قبل جميع الدول ذات القدرة النووية التي لم تفعل ذلك حتى الآن سيمثل بادرة هامة لبناء الثقة على طريق نزع السلاح الكامل.

والمسألة الثانية التي ستمنحها أيرلندا الأولوية في إطار دورة استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ هي الشفافية. وقد التزمت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بموجب خطة العمل لعام ٢٠١٠ بتقديم تقارير عن تنفيذ تعهداتها في إطار الإجراء الخامس إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية في عام ٢٠١٤ لكي يتسنى لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥ ”إجراء تقييم والنظر في الخطوات التالية“ (NPT/CONF.2010/50 Vol. I، صفحة ٢٧) ونرحب بالتقارير المرحلية الموضوعية المؤقتة التي ستقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية من الآن وحتى عام ٢٠١٤. وهذا الإجراء سيبني الثقة ومن شأنه أن يتيح لعموم أعضاء المعاهدة إعداد مجموعة من إجراءات المتابعة للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥.

ثالثا، أود أن أتطرق بإيجاز إلى النقاش القديم الذي عاود الظهور مجددا خلال اجتماع اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار لهذا العام والذي عقد في فيينا. وهو يتعلق بالبعد الإنساني لنزع السلاح النووي. فقد شب جيل منذ انتهاء الحرب الباردة. وبينما تبددت التوترات التي خيمت على حقبة الحرب الباردة منذ وقت طويل، فإننا لا نزال نواجه تهديدا للبشرية كان قائما قبل نصف قرن. وتم الإقرار بذلك في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ الذي أعرب عن

> ”بالغ قلقه لاستمرار تعرض البشرية للخطر الذي تمثله إمكانية استخدام هذه الأسلحة وما قد ينجم من عواقب إنسانية كارثية عن استخدام الأسلحة النووية“ (المرجع نفسه، الفقرة ٨٠).

وفي عام ١٩٥٥، درس العواقب الإنسانية للأسلحة النووية أشخاص يعرفون حقا ما الذي تعنيه. وكتب أولئك الأشخاص أن ”عامة الناس“ بل ”وحتى الكثير من الرجال في مواقع السلطة، لا يدركون ما الذي تنطوي عليه حرب تُستخدم فيها القنابل النووية“. وأشاروا إلى أنه بينما ما من أحد يعرف بالضبط الكيفية التي يمكن أن تنتشر بها جسيمات مشعة فتاكة على نطاق واسع إذا انفجرت قنبلة واحدة، ”فإن أفضل الخبراء الثقات يقولون بالإجماع إن اندلاع حرب تُستخدم فيها القنابل الهيدروجينية قد يعني نهاية الجنس البشري“.

ولم تكن تلكعبارات سياسيين أو دبلوماسيين أو أفراد عسكريين أو نشطاء لديهم برنامج يودون تحقيقه. بل كانت عبارات أكاديميين وعلماء متخصصين في مجالات ذات صلة، يفهمون، ربما أفضل من أي شخص آخر في هذا العالم في هذا الوقت، القوة التدميرية الفريدة للطاقة الذرية المستغلة للأغراض العسكرية، رجال أمثال ألبرت أينشتاين، ولينوس بولين، وجوزف روتبالت، وبرتراند راسيل، على سبيل المثال لا الحصر. واستنتاجاتهم صالحة اليوم كما كان عليه الحال قبل ٦٠ عاما.

ويذكرنا هذا التقييم الواقعي بسبب حاجتنا المتجددة الملحة إلى نزع السلاح النووي. ويذكرنا بسبب حاجتنا إلى وقف أية محاولة لتعزيز انتشار تلك الأسلحة الرهيبة أو التوصل إلى الوسائل لتحقيق ذلك. ولذلك السبب، نطلب من أي دولة تسعى للحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية تفاصيل كاملة عن برنامجها النووي من خلال نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إننا نعتقد أن المناقشة بشأن البعد الإنساني لنزع السلاح النووي ستكون بمثابة تذكير مفيد بأن هذه ليست مجرد مناقشة بشأن تنفيذ المعاهدة. ويمكن أن يكون لخرق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عواقب وخيمة على البشرية بالنسبة الأجيال المقبلة. ولهذا السبب، يرغب وفد بلدي تناول الموضوع الإنساني، بينما تتقدم دورة استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة.

وتظل أيرلندا رافضة للأسلحة النووية أكثر من أي وقت مضى. في مناقشة جرت خلال هذا الصيف في برلماننا الوطني، جرى التأكيد مرة أخرى على الدعم الثابت من قبل الأحزاب لنزع السلاح النووي وتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ولا تزال أيرلندا تحمي بشكل خاص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تظل الحصن الوحيد ضد خطر الأسلحة النووية، وسوف نستمر في الإعراب عن مواقفنا دفاعا عنها في كل المناسبات ومع جميع المحاورين. ويحدونا الأمل في أنه لن يكون لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في يوم من الأيام جدول أعمال خاص بنزع السلاح، وبعبارة أخرى، لن تكون بحاجة إليه. ويبدو للأسف ذلك اليوم بعيدا، ولذلك السبب، سيضغط وفد بلدي في اتجاه تحقيق نتائج طموحةخلال مؤتمر الأطراف في معاهدة انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥.

السيدة أورويلا أرينالس (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/67/PV.9). من منظورنا الوطني، نود أن نضيف بعض الأفكار الخاصة بنا ذات الصلة في هذا الصدد.

إن غواتيمالا ملتزمة بنزع السلاح النووي العام والكامل. وبلدنا لا يمتلك وليس لديه أي نية لحيازة أو تطوير أسلحة نووية. إننا دولة طرف في جميع الصكوك الدولية المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار لأننا مقتنعون بأن نزع السلاح النووي، يشكل السبيل الوحيد الحصيف، لتحقيق عالم أكثر أمنا. والقضاء التام على هذه الأسلحة يشكل أفضل إسهام في الحد من خطر انتشارها واستخدامها، وسندعم من ثم أية مبادرة لتحقيق هذا الغرض.

ويتعين أن يظل نزع السلاح النووي في صدارة أولويات المجتمع الدولي. وتعتبر غواتيمالا معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. بوصفنا دولة طرفا في المعاهدة، فإننا ندعو إلى تحقيق عالميتها والتقيد التام بجميع أحكامها. إننا نشدد على أن ذلك التزام قانوني، وبأنه يتعين على جميع الدول الأعضاء تقديم براهين واضحة على التزامها بنص وروح ذلك الصك القانوني الدولي.

ونعتقد بأن الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، والاستخدامات

السلمية للطاقة النووية، مترابطة فيما بينها ترابطا وثيقا ويعزز كل منها الآخر. وفي هذا الصدد، نرحب بعقد الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٥، في فيينا خلال الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو، ونأمل أن تشارك الدول الحائزة للأسلحة النووية بشكل بناء وحاسم في الدورات القادمة من أجل تحقيق نتائج ملموسة في عام ٢٠١٥.

إن غواتيمالا تعبر مرة أخرى عن خيبة أملها إزاء الجمود الحالي في مؤتمر نزع السلاح. إختتم مؤتمر نزع السلاح، مرة أخرى هذا العام أعماله دون اعتماد جدول الأعمال الذي كان سيمكن أعضاءه من الشروع في إجراء مفاوضات موضوعية. وسوف نظل مرنين فيما يخص مناقشة التدابير التي من شأنها المساعدة على تنشيط مؤتمر نزع السلاح. ومع ذلك، يجب أن نذكر بوضوح أن هذه التدابير يجب أن تكون جزءا من التزام عام بالنظر في آلية نزع السلاح برمتها.

وغواتيمالا طرف في المعاهدة تلاتيلولكو، التي تحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والأربعين لإبرامها. وقد أنشأت المعاهدة أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم، وكانت مصدر إلهام لإنشاء مناطق أخرى. حيث أننا أنشأنا منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإننا نحاول أيضا التأكد من أنها لن تتعرض لخطر التهديد النووي. ولذلك السبب، فإننا نشدد على أهمية المضي قدما بالمفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة بشأن ضمانات الأمن السلبية، وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى سحب تحفظاتها على بروتوكولات المعاهدة.

وتؤكد غواتيمالا من جديد دعوتها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بشكل عاجل، وفقا للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمد في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، الذي يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. ونأسف لواقع أنه بعد مرور ١٧ عاما على اعتماد القرار، لم يتم تنفيذ الركيزة الأساسية المتعلقة بقرار تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. ولهذا السبب، نؤكد على قرار عقد المؤتمر في عام ٢٠١٢، من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. إننا نشجع جميع دول المنطقة على المشاركة في المؤتمر.

وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان توطيد الإجراءات الرامية إلى تعزيز نزع السلاح النووي. وسوف يتطلب ذلك، قبل كل شيء إبداء إرادة سياسية واضحة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، ومجموعة من الإجراءات الملموسة والمحددة زمنيا والقابلة للتحقق، تسمح لنا بتجاوز الكلمات الإنشائية المتعلقة بإحراز تقدم، رغم أن الأسلحة النووية لا تزال قائمة بأعداد هائلة ويستمر امتداد مداها.

ونحن مقتنعون بأنه لو أردنا أن تحقق تلك الاتفاقات أفضل النتائج الممكنة، فعلينا أن نضع في اعتبارنا دوما أنه بينما ثمة حاجة إلى تحقيق تقدم فيما يخص نزع السلاح النووي، فثمة أيضا حاجة لعدم الانتشار النووي. وفي هذا الصدد، فإن الدول غير حائزة للأسلحة النووية ملزمة أيضا بالاضطلاع بالمسؤوليات المنوطة بها بموجب معاهدة عدم الانتشار، وتأكيد التزامها من جديد، بألا تصبح دولا حائزة للأسلحة النووية، بينما تمارس حقها غير القابل للتصرف في اكتساب وتطوير واستخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية حصرا.

يجب الاضطلاع بجميع تلك التدابير الرامية إلى نزع السلاح، في مناخ يفضي إلى التحقق والشفافية بغرض تعزيز الثقة بين الأطراف في المعاهدة. وبالمثل، نعتقد أنه من الأساسي بالنسبة لجميع الدول التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ونؤكد على الدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية

للطاقة الذرية فيما يخص التحقق من الاستخدام الحصري للطاقة النووية للأغراض السلمية.

تفخر غواتيمالا في الآونة الأخيرة بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتغتنم هذه الفرصة لتهنئة إندونيسيا على قيامها بنفس الخطوة. ويمثل هذا الإجراء إسهاما هاما في دخول المعاهدة حيز النفاذ. ونرى أنه من الضروري الحفاظ على الوقف الاختياري للتجارب النووية إلى حين بدء نفاذ المعاهدة. ونحن نعتقد أنه من الأهمية بمكان، قيام جميع الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، خصوصا دول المرفق ٢، بذلك في أقرب وقت ممكن.

السيدة ليديسما هيرناندیث (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، اتفقت الدول الأعضاء في المنظمة على أن نزع السلاح النووي أولوية قصوى في هذا المجال. لكن وبعد مضي ٦٦ عاما على سعي الجمعية العامة عبر قرارها الأول (القرار ١ (د-١)) إلى القضاء على الأسلحة النووية وسائر الأسلحة القادرة على إحداث تدمير جماعي هائل، وبعد مضي ما يزيد على ٤٠ عاما منذ اعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا يزال هناك ما يربو على ٢٠ ٠٠٠ قطعة من الأسلحة النووية، علما بأن ٥ ٠٠٠ منها جاهزة للاستخدام على الفور. ويشكل ذلك تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

ومن غير المقبول ألا تتخلى بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية عن استخدام تلك الأسلحة بذريعة أنها جزء من نظرياتها الأمنية القائمة على ما يسمى بالردع النووي. والأسوأ من ذلك أن تلك الدول تخصص بلايين الدولارات لتحديث ترساناتها النووية. وترى كوبا أن الضمان الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية من قبل الدول أو أي طرف آخر هو القضاء التام عليها ومنعها بشكل مطلق تحت رقابة دولية صارمة.

ونعرب عن معارضتنا للنهج الانتقائي الذي تشجع عليه بعض الدول بهدف تحديد أولويات التدابير المضادة للانتشار الأفقي على حساب المسائل الناشئة عن الانتشار الرأسي لتلك الأسلحة، متجاهلة بذلك أن حظر الأسلحة النووية والقضاء عليها تماما يشكلان الهدف الحقيقي. ونؤيد الحق الثابت للدول فيما يتعلق بالبحث في مجال التكنولوجيا النووية وإنتاجها واستخدامها دون تمييز للأغراض السلمية.

ونرى أيضا أن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية يسهام هام من الدول في جهود نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ولذلك السبب انضم بلدنا إلى معاهدة تلاتيلولكو، التي نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والأربعين لإنشائها. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وخاصة في الشرق الأوسط، فضلا عن اعتماد ضمانات أمنية شاملة غير مشروطة وملزمة قانونا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية على وجه الاستعجال.

ويمثّل بدء نفاذ اتفاق بين الدول النووية الرئيسية بهدف تخفيض أسلحتها النووية الهجومية الاستراتيجية مؤشرا إيجابيا، غير أنه ليس كافيا. هذا و لم تف الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار فيما يتعلق بالتفاوض على معاهدة دولية تعنى بالقضاء على الأسلحة النووية. وترى كوبا أن الشلل المستمر في آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة يعزى إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية لدى بعض الدول لإحراز تقدم حقيقي، وخصوصا فيما يتعلق بنزع السلاح النووي.

وبصفتنا أعضاء في مؤتمر نزع السلاح، فإننا نؤيد اعتماد برنامج عمل على نطاق واسع ويتسم بالتوازن الجيد في أقرب وقت، على أن يأخذ في الاعتبار الأولويات الحقيقية لنزع السلاح. ويجب أن يشرع المؤتمر على الفور في إجراء مفاوضات بشأن وضع اتفاقية تنص على منع استحداث وإنتاج وتكديس

الأسلحة النووية، فضلا عن النص على تدميرها، وتؤدي إلى القضاء عليها تماما على نحو غير تمييزي ويمكن التحقق منه وفق إطار زمني محدد.

وإذ ندعو إلى بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة تقوم على أساس غير تمييزي ومتعدد الأطراف، فضلا عن إمكانية التحقق منها بصورة فعالة، ومن شأنها أن تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض إنتاج الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وتشمل أيضا مسألة المخزونات، فإننا نرى أن التفاوض على معاهدة بشأن المواد الانشطارية أمر إيجابي، غير أنه ليس كافيا ما لم تتخذ خطوات لمتابعة عملية نزع السلاح النووي. وتكرر كوبا في هذا الصدد، تأكيد التزامها الراسخ بالعمل على الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى لتحديد السبل والوسائل اللازمة للقضاء على الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن، على النحو المتفق عليه في البلاغ الخاص بشأن القضاء التام على الأسلحة النووية الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إطار مؤتمر قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

ويسرنا أن ننوه بالاختتام الناجح للدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، الذي عقد في فيينا في أيار/مايو. ونحث في هذا الصدد، على تجديد التزام اللجنة التحضيرية بعقد الدورة الثانية في عام ٢٠١٣. وقدمت حركة عدم الانحياز – في سياق عملية معاهدة عدم الانتشار – اقتراحا يستحق الاهتمام ويتضمن خطة عمل تنشئ جدولا زمنيا محددا لتخفيض الأسلحة النووية على نحو تدريجي إلى حين إزالتها وحظرها تماما في عام ٢٠٢٥ في الحد الأقصى.

ختاما، أود أن أشدد على أن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز تعتزم – في سياق موقفها الثابت المؤيد لعملية نزع السلاح النووي – أن تقدم إلى اللجنة مشروع قرار جديدا يدعو إلى عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ كي تنظر فيه اللجنة. ويحدونا الأمل في أن تحظى هذه المبادرة بدعم الدول الأعضاء في الجمعية العامة، إذ أن من شأن اجتماع كهذا أن يتيح فرصة لتعزيز جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل منغوليا لعرض مشروع القرار (A/C.1/67/L.40).

السيد أود أوش (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): مثلما فعل وفد بلدي في السنوات السابقة، فإنه يتشرف بأن يعرض على اللجنة مشروع قرار معنون ”أمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية“ (A/C.1/67/L.40).

يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره عن هذا الموضوع (A/67/166). ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا لمقدمي مشروع القرار على دعمهم. يعود مشروع نص القرار إلى عام ١٩٩٨ حين رحبت الجمعية العامة، في قرارها ٧٧/٥٣ دال، بإعلان منغوليا عن مركزها بصفتها دولة خالية من الأسلحة النووية. ومنذ ذلك الحين، واصلت اللجنة الأولى اعتماد مشاريع قرارات بشأن هذا البند مرة كل سنتين دون تصويت.

ويتشاطر وفد بلدي،الأمل الذي أعربت عنه اللجنة في أن تستمر جهودنا على مدى الأشهر والسنوات القادمة، بغية توفير مزيد من الزخم للجهود الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ويعرب وفد بلدي، في إطار هذه الجهود فضلا عن تطلعه إلى الأمام، عن ثقته في أن يشكّل الإعلان عن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، إسهاما هاما في منع الانتشار ونزع السلاح النوويين، بالنظر إلى الطابع الفريد لمركز منغوليا المعترف به على نطاق واسع، والذي تحل هذا العام الذكرى السنوية العشرين للإعلان عنه.

وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، وقّعت منغوليا إعلانا بالتوازي مع الإعلان المشترك الصادر عن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية. وبذلك الإعلان المشترك، اعترفت الدول الخمس بمركز منغوليا الفريد، وأعلنت أنها ستحترم ذلك المركز، إلى جانب عدم الإسهام في أي عمل من شأنه أن يشكل انتهاكا له. وقد كانت هذه الوثائق نتيجة مشاورات حكيمة تعبّر على النحو الواجب عن مصالح جميع الأطراف الستة في تعزيز عدم الانتشار النووي.

وترحب الفقرات الجديدة من الديباجة، فضلا عن الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار بإعلاني ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ الصادرين عن منغوليا والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، بوصفه إسهاما ملموسا في عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز الثقة والقدرة على التنبؤ بذلك في المنطقة.

ويشتمل مشروع القرار أيضا على تحديث واحد. تجسد الفقرة الحادية عشرة من الديباجة ما أعرب عنه المؤتمر السادس عشر لحركة عدم الانحياز، المعقود في طهران، يومي ٣٠ و ٣١ آب/أغسطس، من الدعم لمركز منغوليا دولة خالية من الأسلحة النووية. وتقدر منغوليا تقديرا كبيرا ما نجريه من الحوار والتفاعل مع الدول الأعضاء، وما تقدمه هذه الدول من دعم للجهود التي نبذلها. ويعرب وفدي عن أمله في أن تعتمد اللجنة مشروع القرار بدون تصويت أسوة بالقرارات المماثلة في السنوات السابقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا ليعرض مشروع القرار A/C.1/67/L.46.

السيد ستروهال (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد النمسا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي يوم الأربعاء بشأن الأسلحة النووية (A/C.1/67/PV.9). النمسا ملتزمة كامل الالتزام بجميع التدابير الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية. بيد أننا، في الوقت نفسه، ما برحنا على اقتناعنا بالمنطق المُفحِمالقائل بأن الطريقة الوحيدة الموثوق بها للتعامل مع خطر الأسلحة النووية إنما هي القضاء عليها قضاءً تاما.

ولذلك، أود أن أضيف بعض الاعتبارات المحددة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. وتشكل هذه الاعتبارات أيضا الخلفية والدافع وراء مشروع القرار المعنون ”المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف“ (A/C.1/67/L.46) التي ظللنا نعمل عليه مع عدد من الدول. وسأعود إلى ذلك النص بعد لحظات.

اسمحوا لي أولا أن أذكِّر بإشارتنا في بياننا العام إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية. تواجه نظم إيصال أسلحة الدمار الشامل في كثير من الأحيان خطر التهميش في مناقشاتنا العامة. وبمناسبة الذكرى السنوية العاشرة هذا العام للمدونة، شاركتُ، بصفتي ممثل الأمانة التنفيذية التي تتولاها النمسا، الرئيس الحالي للمدونة، السفير تشو هيون ممثل كوريا، في إحالة بيان وزاري مشترك إلى الأمين العام يدعم المدونة ويدعو إلى زيادة إضفاء الطابع العالمي على هذا الصك المهم لبناء الثقة والشفافية.

أود أيضا أن أشير إلى البيان المشترك بشأن البعد الإنساني للأسلحة النووية الذي سيدلي به ممثل سويسرا بالنيابة عن مجموعة من الدول، من بينها بلدي. وكما سيتجسد في ذلك البيان، فإن هناك اليوم وعيا أكبر بين الدول وفي المجتمع المدني بأنه ينبغي أن يتجاوز النقاش بشأن الأسلحة النووية مفاهيم الأمن العسكري. بسبب الآثار المدمرة الناجمة عن الاستخدام المحتمل للأسلحة النووية، ينبغي التشديد بقدر أكبر على الآثار الإنسانية والصحية والبيئية، وكذلك على الجوانب المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي. ونحن نتطلع إلى هذا الحوار المكثف، الذي من شأنه، في رأينا، أن يعزز أكثر قضية نزع السلاح النووي.

وإذا نظرنا عن كثب إلى الآثار التي يمكن أن تنجم عن أي استعمال للأسلحة النووية سيتضح لنا أيضا السبب في أن نزع السلاح النووي، من جهة، مسؤولية رئيسية للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول المسلحة نوويا، لكن، من ناحية أخرى، لا يمكن اعتباره مسؤلية تخصها لوحدها، ناهيك عن اعتباره مسألة أمن وطني وليس عالميا. وبعبارة أخرى، نزع السلاح النووي أمر يهمنا جميعا. لجميع الدول الحق في المطالبة بنزع السلاح النووي. ولجميع الدول مصلحة في نزع السلاح النووي وتقع عليها مسؤولية لعمل على تحقيق ذلك الهدف.

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية صك رئيسي في هذا الصدد. وهي تواجه التحديات في العديد من الجبهات، وقد يكون أخطر تلك التحديات إحراز تقدم في نزع السلاح النووي أو عدمه. قد لا تتصف خطة العمل الاستشرافية المتفق عليها في عام ٢٠١٠ بالكمال. لكن إن نفذت بمصداقية فسوف تضعنا على الطريق الصحيح نحو عالم خال من الأسلحة النووية. يتعين على جميع الدول أن تنفذ الخطوات اللازمة في سبيل تحقيق ذلك الهدف. ويبدو من المهم أيضا أن يكون هناك وضوح، في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبالتحديد في دورة الاستعراض الحالية للمعاهدة، بشأن إطار العمل الكفيل بالمضي قدما بنزع السلاح النووي. تسعى مبادرة الدول المتوسطة إلى مساعدة هذه العملية بدعم من عدد من البلدان، بما فيها بلدي.

المضي قدما في نزع السلاح النووي ليس فقط ضرورة لأمننا وبقائنا جميعا، بل هو واجب أيضا بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقد أعيد التأكيد عليه مرات عديدة، آخرها في خطة العمل لعام ٢٠١٠ (انظر NPT/CONF.2010/50 (Vol I)). ونود أن نؤكد من جديد على أن النجاح في تنفيذ الإجراءات ٦ و ٧ و ١٥ يتطلب بذل جهود تتسم بالمصداقية والمرونة في جوهر المسائل. مشاكلنا الحالية المعروفة جيدا فيما يتعلق بإيجاد منتدى خاص نعمل من خلاله لا يمكن أن تعفينا من السعي إلى إحراز تقدم ملموس. اللجنة الأولى مدعوة الآن إلى محاولة خلق زخم يؤدي إلى كسر الجمود المخيم على مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف.

لقد أطلق عدد من المبادرات المكملة. وترحب النمسا بهذه المبادرات. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك في بيان الاتحاد الأوروبي، فإننا نقدر تقديرا خاصا المبادرة الهادفة إلى إحراز تقدم في التفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. علاوة على ذلك، ظللنا نعمل مع المكسيك، والنرويج وعدد من البلدان الأخرى على وضع مقترح للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، ونأمل أن تجده الوفود بناءً وجادا ومكملا للمبادرات الأخرى.

وكما سبق أن أشرنا، فإن الغرض من مشروع القرار الذي اقترحناه هو تيسير إحراز تقدم جوهري متعدد الأطراف في مجال نزع السلاح النووي من خلال إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية ينعقد في جنيف لمدة تصل إلى الثلاثة أسابيع في العام المقبل. وسوف يُكلف بوضع مقترحات محددة للمضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والمحافظة عليه.

لقد استمعنا باهتمام إلى الردود والتعليقات التي أدلت بها الوفود بشأن مشروع النص الذي قدمناه. في ضوء هذه المناقشات، يبدو من المهم التشديد على أن هذه المبادرة تهدف إلى توفير منتدى للعمل البناء والموضوعي بدون المساس بأي نتائج يخرج بها. لا يتعلق هذا الاقتراح بإنشاء مؤسسات جديدة لنزع السلاح، ولا يهدف بأي حال من الأحوال إلى تقويض المؤسسات القائمة. بل على العكس، تهدف هذه المبادرة إلى تحقيق زخم لمفاوضات نزع السلاح ضمن الإطار القائم في الأمم

المتحدة، لا سيما الجمعية العامة، وفقا للمادة ١١ من ميثاق الأمم المتحدة.

نشدد أيضا على أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية يشكل صيغة راسخة وشاملة، وقد استخدمت على نطاق واسع داخل الأمم المتحدة. وقد عُدل نص مشروع القرار من أجل توضيح هذه النقاط واستيعاب شواغل إضافية أثارها الشركاء. ورفعت نسخة منقحة من مشروع القرار أمس. ويحدونا الأمل في أن يُنظر إلى هذه المبادرة باعتبارها فرصة لمجتمع نزع السلاح بالأمم المتحدة للتغلب على الجمود السائد، والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح الجوهرية.

التحديات التي يتعين على المجتمع الدولي مواجهتها، فيما يتعلق باستمرار وجود الأسلحة النووية، هائلة. لقد تقاعسنا زمنا طويلا و لم نلح على إقامة عالم خال من الأسلحة النووية بسرعة وفعالية، على نحو ما دعا إليه وزير خارجية بلدي في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في وقت سابق من هذا العام. وبهذه الروح، تؤيد النمسا عددا من المبادرات والقرارات التي لن تجعلنا أكثر تيقظا ووعيا فحسب، بل سوف تساعد جميع أعضاء الأمم المتحدة على ترجمة الأقوال إلى أفعال.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/67/PV.9).

كما أشرنا في بياننا في المناقشة العامة (انظر A/C.1/67/PV.5)، تكرر بنغلاديش تأكيد دعمها القوي للبرنامج العالمي لنزع السلاح النووي الذي أُنجز في إطار الركائز الثلاث المحددة بوضوح في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ألا وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

على مر السنين، ولئن كان يحرز تقدم كبير في مجال عدم الانتشار النووي نحو الحد من الانتشار الأفقي للأسلحة النووية، فإن الآلاف من الأسلحة النووية لا تزال تهدد بقاء البشرية. وتنفق بلايين الدولارات على تحديثها، على الرغم من تزايد الاحتياجات الاجتماعية الملحة، وتنامي الآمال على الصعيد العالمي في إحراز تقدم في نزع السلاح. ولذلك، فإننا ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تحقق القضاء التام على ترساناتها النووية تنفيذا لالتزاماتها القانونية المتعددة الأطراف ذات الصلة، وإلى أن توقف فورا جميع خططها الرامية إلى زيادة تحديث أسلحتها النووية وما يتصل بها من ترسانات، أو تحديثها أو تجديدها أو تمديد عمرها.

إننا نرحب بالنتائج الإيجابية التي حققها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، وندعو إلى التنفيذ الكامل لخطط العمل التي اعتُمدت في مؤتمر نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. كما نقر أيضا بالاختتام الناجح للدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بحلول عام ٢٠١٥، ونتطلع إلى اتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة، بما في ذلك تحديد إطار زمني ملزم لنزع السلاح النووي الكامل، خلال المؤتمر الاستعراضي المقبل، المقرر عقده في عام ٢٠١٥.

وريثما يتم تحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح على نحو كامل وشفاف، لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه، لدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية حق شرعي في تلقي ضمانات أمنية من الدول الحائزة للأسلحة النووية. لكن التزامات ضمانات الأمن السلبية التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تكن كافية لتبديد الشواغل الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ويرجع ذلك أساسا إلى الطبيعة غير الملزمة لهذه الالتزامات. ولذلك، فإننا نشدد على الحاجة إلى إبرام صك

عالمي وملزم قانونا بشأن تقديم ضمانات أمن سلبية غير مشروطة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، على سبيل الأولوية.

ويمكن أن يشكل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والانضمام إلى بروتوكولاتها خطوة مؤقتة مفيدة في اتجاه تقديم ضمانات الأمن السلبية وتحقيق هدفي نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على الصعيد العالمي. ويمكن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في المناطق التي لا توجد فيها وفقا للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-١٠/٢) والمبادئ والمبادئ التوجيهية التي اعتمدتها هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في عام ١٩٩٩.

إن بنغلاديش كانت أول دولة تنتمي إلى منطقة جنوب آسيا مدرجة في المرفق ٢، تنضم إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. بالنسبة لنا، فقد خاب أملنا كثيرا جراء عدم دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بعد، بعد مرور ١٦ عاما على اعتماد الجمعية العامة لها. ولذلك، فإننا نحث جميع الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة، ولا سيما جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول المدرجة في المرفق ٢، على التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل على وجه السرعة ودون شروط. وريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ، ندعو جميع الدول إلى مواصلة الوقف الاختياري للتجارب النووية أو أي شكل آخر من التفجيرات النووية، والامتناع عن الأنشطة التي تقوض أحكام المعاهدة.

بما أن مؤتمر نزع السلاح قد وصل إلى طريق مسدود على مدى العقد ونصف الماضي، لا بد من تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وندعو جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى بدء المفاوضات فورا بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وإجراء مناقشات موضوعية بشأن جميع المسائل الأساسية المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. إن الجمود الحالي في مؤتمر نزع السلاح لا يزال مستمرا، ونحن نحث الجمعية العامة على ممارسة مسؤوليتها الرئيسية عن المضي قدما بعملية نزع السلاح.

إننا نرى أن استمرار وجود الأسلحة النووية واحتمال استخدامها، سواء عن قصد أو بمحض الصدفة، أو التهديد باستخدامها، يشكلان أكبر تهديد للجنس البشري. ولذلك، فإننا نعتقد أن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمانة المطلقة الوحيدة لعالم يسوده السلم والأمن. ورغم أننا نرى جميعا أن نزع السلاح يشكل أفضل حماية من أخطار الأسلحة النووية، فقد شكل تحقيق ذلك الهدف، تحديا بالغ الصعوبة. وبغية التغلب على هذا التحدي، ما فتئت بنغلاديش تشارك في تقديم عدد من مشاريع القرارات التي تسعى إلى نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ونزع السلاح الإقليمي وتدابير بناء الثقة. إننا ندعو جميع الدول إلى دعم مشاريع القرارات تلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا لتعرض مشروع القرار A/67/L.43.

السيدة إلياس (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): إن أستراليا ملتزمة بتحقيق هدف جعل العالم خاليا من الأسلحة النووية، ولديها تاريخ حافل بالنشاط العملي والمصمم لدعم وتعزيز هذا الهدف.

وقد أعادت رئيسة الوزراء الأسترالية جوليا غيلارد من جديد تأكيد التزامها بذلك الهدف في خطابها الذي ألقته أمام الجمعية العامة خلال الشهر الماضي (انظر A/67/PV.9)، كما فعل ذلك أيضا البرلمان الأسترالي عندما قام بالتصديق على قرار اتخذه الحزبان بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين في آذار/مارس. وتوليأستراليا أهمية كبيرة للجنة الأولى بوصفها محفلا يمكننا فيه

معا بناء الدعم لاتخاذ خطوات عملية وملموسة من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة فيما يخص نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

وفي هذا الصدد، من دواعي سرور أستراليا إلى جانب نيوزيلندا والمكسيك تقديم مشروع القرار السنوي المعنون ”معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية“ (A/C.1/67/L.43). ويشدد مشروع القرار على الأهمية الحيوية والطابع الملح لدخول المعاهدة حيز النفاذ، وريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ، فإنه يحث جميع الدول على عدم إجراء تفجيرات للأسلحة النووية. لقد حظي بالفعل بدعم قوي، ونحن ممتنون جدا إلى ٧٥ دولة من الدول الأعضاء الأخرى، التي قدمت مشروع القرار هذا حتى الآن، بما في ذلك العديد من الدول الأعضاء التي تقدمه للمرة الأولى خلال هذا العام.

وتتمثل المسألة المثيرة للقلق بطبيعة الحال في أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بعد مرور ١٦ عاما على فتح باب التوقيع عليها، لم تدخل بعد حيز النفاذ. إننا ندعو الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢، إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، نشجع، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم وتقديم مشروع قرار هذا العام.

ولا تتوهم أستراليا بشأن تعقيد وصعوبة تحقيق هدفنا المشترك الخاص بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. لدينا جميعا، الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك الدول التي لا تزال خارج معاهدة عدم الانتشار، فرصة والتزام بالاستمرار بالمضي قدما في اتجاه تحقيق ذلك الهدف. ويجب أن نغتنم هذه الفرصة. ولكن لا توجد حلول سهلة. كما تشجع أستراليا المناقشات الجارية بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن التزاماتها الخاصة بنزع السلاح وعدم الانتشار. ونتطلع إلى رؤية جهودها الفردية والجماعية تحقق نتائج إيجابية وملموسة فيما يتعلق بتنفيذ التزاماتها المترتبة عليها بموجب خطة العمل التي اعتمدت بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن أستراليا ترحب أيضا بالجهود المستمرة التي يبذلها الميسر الفنلندي، السفير ياكو لايافا والدول الوديعة لمعاهدة عدم الانتشار، وهي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الروسي، فيما يخص التشاور مع دول منطقة الشرق الأوسط، من أجل الدعوة إلى عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. ونحث جميع دول المنطقة إلى مواصلة التعاون البناء فيما يتعلق بهذا المسعى.

ولكن بطبيعة الحال، فإن تنفيذ خطة العمل ليس فقط عمل ومسؤولية عدد محدود من الدول الأطراف في المعاهدة، ولكن جميع الدول الأطراف فيها. حقا، تضطلع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بمسؤولية خاصة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولكن أستراليا تشجع أيضا جميع الدول الأطراف في المعاهدة على تنفيذ مفهوم جماعي للمسؤولية عن تنفيذ خطة العمل، من خلال عملية اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥. وتواصل أستراليا من جانبها، العمل بشكل دؤوب من أجل المضي قدما بنتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ التي جرى التوصل إليها بتوافق الآراء. وعرضنا في هذا الصدد، على الدورة الأولى للجنة التحضيرية في فيينا في وقت سابق من هذا العام، تقريرا مفصلا عن الجهود المبذولة حتى الآن لتنفيذ خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

بالإضافة إلى جهودنا الوطنية، تعمل أستراليا مع مبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار. وقد اجتمع وزراء المبادرة في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر، وأشاروا في إعلانهم إلى الأنشطة الجارية للمبادرة، بما في ذلك الإجراءات المحددة

المتخذة دعما لتنفيذ خطة العمل. ويسر أستراليا أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل تركيا بالنيابة عن المبادرة يوم الأربعاء (انظر A/C.1/67/PV.9).

ومن الاهتمامات الرئيسية لأستراليا رؤية استجابة الدول لدعوات المجتمع الدولي التي أطلقها منذ فترة طويلة، لإبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع أسلحة نووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى. إننا نعتبر التفاوض بشأن هذه المعاهدة والإبرام المبكر لها قد تأخرا طويلا.

وحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية ليس هدفا في حد ذاته بل خطوة حيوية نحو نزع السلاح النووي بصورة لا رجعة فيها. ومما يؤسف له أن، بعد ١٧ عاما من تقرير شانون (CD/1299) والولاية الواردة فيه، لم يبدأ مؤتمر نزع السلاح حتى الآن مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد شبوكاوسكاس (ليتوانيا).

على مدى العامين الماضيين، اتخذت أستراليا واليابان وألمانيا وهولندا خطوات عملية لكي يستنير بها مؤتمر نزع السلاح في عمله، وذلك بطرق منها تنظيم أنشطة موازية على مستوى الخبراء حول هذه المسألة. وفي اللجنة الأولى، تدعم أستراليا بقوة جهود كندا من خلال قرارها السنوي للدفع قدما بالعمل الموضوعي بشأن هذه المسألة، ونحن نشجع الآخرين بقوة على دعم جهود كندا ومبادرتها.

وسنواصل دعم التفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وإبرامها في وقت مبكر. ويمثل ذلك جزءا من صفقة عام ٢٠١٠ وجزءا من الصورة التي تم رسمها في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-١٠/٢). وفي غضون ذلك، ندعو جميع الدول المعنية إلى الاستمرار في الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، أو إلى وقف الإنتاج وتنفيذ وقف اختياري.

لا تزال أستراليا تشعر بقلق عميق إزاء استمرار أنشطة الأسلحة النووية والقذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك إطلاقها لقذيفة بعيدة المدى في نيسان/أبريل. وسعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى امتلاك هذه القدرات يشكل خطرا كبيرا على استقرار منطقتنا، منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وعلى جهود المجتمع الدولي في مجال عدم الانتشار.

وأستراليا تتشاطر أيضا القلق البالغ إزاء الأدلة المتزايدة على الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي. وليس هناك غموض في ما يتعلق بما يتعين على كل من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران القيام به لحل هذه المسائل واستعادة ثقة المجتمع الدولي. إذ يجب عليهما الامتثال لهذه الالتزامات.

ومن الأهمية بمكان أن نستفيد من التطورات الإيجابية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وأن نؤسس عليها لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. والدورة الحالية لاستعراض معاهدة عدم الانتشار تقترب من منتصف مدتها. ولذلك، فإن هذا ليس وقتا للشعور بالرضا عن النفس. فلا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في سياق المعاهدة ودعونا ألا ننسى أبدا أن ذلك ينطبق أيضا على الدول الموجودة خارج المعاهدة والتي تمتلك أسلحة نووية. وينبغي لنا جميعا التركيز على الجهود العملية والإيجابية التي تمكننا من مواصلة المضي قدما.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا لعرض مشروع القرار A/C.1/67/L.55.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد نيجيريا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/67/PV.9)، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل نيوزيلندا بالنيابة عن مجموعة إلغاء حالة التأهب (انظر A/C.1/67/PV.10). ونيجيريا ترى أن الدعوة إلى تخفيض الدول الحائزة للأسلحة النووية لدرجة الاستعداد التعبوي لأسلحتها النووية لا تزال لها وجاهتها وأهميتها. ونعرب عن تأييدنا أيضا للبيان المشترك بشأن البعد الإنساني لنزع السلاح النووي الذي أدلى به ممثل سويسرا (انظر A/C.1/67/PV.9).

بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، يود وفد نيجيريا عرض مشروع القرار A/C.1/67/L.55، بشأن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، والمعروفة أيضا باسم معاهدة بليندابا. وقد تم بالفعل تعميم مشروع القرار على الوفود. ونلاحظ بارتياح التأييد الساحق لهذا النص في الدورات السابقة للجمعية العامة وندعو جميع الوفود إلى الاستمرار في تأييده. والهدف من تقديم مشروع القرار هو إعادة التأكيد على التزام أفريقيا القوي بإبقاء القارة منطقة خالية من الأسلحة النووية. وبغية ضمان فعالية المعاهدة، نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تصدق بعد على البروتوكولات ذات الصلة على القيام بذلك دون مزيد من التأخير.

ونيجيريا تعتبر المناطق الخالية من الأسلحة النووية وسيلة ذات مصداقية لتعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. وتكمن أهميتها في أنها لا تحظر إنتاج وحيازة الأسلحة النووية داخل الدول الأعضاء فيها فحسب، ولكن أيضا نشر هذه الأسلحة داخل المناطق. ونلاحظ مرة أخرى مع الارتياح أن ١١٣ دولة تنتمي اليوم إلى المناطق الخمس الخالية من الأسلحة النووية التي تم إنشاؤها في جميع أنحاء العالم.

ونذكر أنه خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة الذي عقد في نيويورك في أيار/مايو ٢٠١٠، دعت الدول الأعضاء إلى عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونرحب بالتزام فنلندا باستضافة المؤتمر وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى العمل من أجل نجاحه. ويعتقد وفد نيجيريا يعتقد أنه يمكن، بإظهار الإرادة السياسية اللازمة والتصميم على النجاح من قبل جميع الأطراف المعنية، تحقيق الهدف الهام والأساسي المتمثل في إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

بينما تواصل الدول الحائزة للأسلحة النووية التمسك بمخزوناتها، فإن مرحلة جديدة في سباق التسلح النووي آخذة في التطور مع امتلاك المزيد من الدول للقدرة على تطوير أسلحة نووية. وبالرغم من إجراء بعض التخفيضات في ترسانات الدول الحائزة للأسلحة النووية، فإننا نعتبر ذلك مجرد تدابير تجميلية، حيث أن المخزونات المتبقية لا تزال تشكل خطرا على البشرية. ولهذا السبب، ترحب نيجيريا بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتحث البلدان التي لم توقع عليها بعد على أن تفعل ذلك دون تأخير من أجل تيسير دخولها حيز النفاذ. وننضم إلى الوفود الأخرى في الترحيب بتصديق إندونيسيا وغواتيمالا على المعاهدة في هذا العام.

وانتشار الأسلحة النووية يخلق مشكلة تأمين أدوات الدمار هذه، وخاصة بالنظر إلى خطر الإرهاب العالمي. واحتمال وقوع المواد النووية في أيدي جهات فاعلة من غير الدول، بما في ذلك مخاطر نقل تكنولوجيا نووية إلى جماعات إرهابية، لا يزال مسألة تثير قلق نيجيريا البالغ. ولذا، فإننا نرحب بدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في رصد وتفتيش المرافق النووية ونحث البلدان المعنية على ضمان تقيدها بضمانات الوكالة في جميع الأوقات.

وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بمبادرة الأمين العام المتمثلة في استضافة الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مكافحة الإرهاب

النووي في أيلول/سبتمبر. ونحن نعتبرها جهدا حسن التوقيت لتركيز الاهتمام العالمي على مخاطر الإرهاب النووي والحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير مضادة لتعزيز التعاون الدولي لمكافحته.

ينظر وفد بلدي إلى التزامات الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واحترام الركائز الثلاث الواردة في ديباجتها وموادها الـ ١١ باعتبارهما أمرا أساسيا لهدفنا المتمثل في نزع السلاح النووي. ونحن مقتنعون بأن توسيع نطاق الامتثال للمعاهدة سيكون مفيدا في التصدي للتحديات المرتبطة بنزع الأسلحة النووية، بما في ذلك التطوير السري للمنظومات الرئيسية والظواهر المرتبطة بحيازتها وملكيتها.

ونرحب الفلسفة الأساسية للمعاهدة التي تؤكد على أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تلتزم بنزع السلاح النووي في حين تتقيد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بمبادئ عدم حيازة الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول الأطراف إلى إظهار الالتزام العملي بالمادة السادسة من المعاهدة.

ويرحب وفد بلدي بنتائج الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥، والتي وفرت فرصة لتقييم تنفيذ المعاهدة. وما زلنا نأمل أن تسهم الدورتان المتبقيتان المقرر عقدهما قبل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ في الاستراتيجية العامة للتنفيذ الكامل لخطط العمل التي اعتمدت في مؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

ونيجيريا، بصفتها دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار، ستواصل تعزيز عملية متعددة الأطراف، وننضم إلى الدول الأخرى الأعضاء، بما في ذلك دول حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية، في الإعراب عن الدعم لمعاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية لتعميق النظام العالمي لعدم الانتشار. والمؤتمر الاستعراضي المقبل سيعقد بعد سنتين، ولكن يمكننا أن نساعد جدول أعماله بإظهار الالتزام بضمان الشفافية في هذه العملية.

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، اتخذت الجمعية العامة القرار ٧٥/٤٨، الذي يدعو إلى التفاوض على معاهدة متعددة الأطراف وغير تمييزية ويمكن التحقق منها بصورة فعالة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وذكر القرار أن الجمعية العامة مقتنعة بأن إبرام معاهدة كهذه سيكون بمثابة مساهمة كبيرة في عدم انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه. وكان ذلك صحيحا آنذاك ولا يزال صحيحا الآن.

وللأسف، فإنه بعد ما يقرب من عقدين من اتخاذ ذلك القرار، لم يُحرز أي تقدم في التفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. ونيجيريا تعتبر أن بدء مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أمر ملح وضروري. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية اللازمتين اللتين من شأنهما السماح بالشروع في عملية التفاوض حول المعاهدة دون مزيد من التأخير.

السيد برباش (ليبيا): في البداية، أود التعبير عن تأييد وفد ليبيا للبيان الذي أدلى به السيد ممثل إندونيسيا الموقر باسم مجموعة حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به السيد ممثل مصر الموقر باسم المجموعة العربية (A/C.1/67/PV.9). ونتفق تماما معهما في الشواغل والمطالب والطموحات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

وأود فقط التأكيد على أهمية انعقاد مؤتمر ٢٠١٢ الخاص بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، كونه المؤتمر الأول الذي تعلق عليه الآمال فيما يخص تعزيز الأمن والاستقرار من خلال التخلص من أسلحة الدمار الشامل كافة، كما نود التعبير عن خالص الشكر والامتنان لفنلندا الصديقة لا ستضافتها للمؤتمر وللمساعي

والجهود التي يبذلها سعادة السيد ياكو لايافا الميسر الخاص للمؤتمر، ومساعديه من أجل تأمين انعقاد المؤتمر ونجاح أعماله.

تحرص ليبيا كل الحرص من خلال المجموعة العربية، وبالتنسيق الكامل معها على نجاح الجهود الرامية إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، ولن يدخر بلدي جهدا في سبيل تحقيق هذا الهدف، ونتطلع إلى تحلي جميع الدول المعنية في المنطقة بنفس الروح، بغية تأمين انعقاد مؤتمر ٢٠١٢ الخاص بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في موعده المحدد في شهر كانون الأول/ ديسمبر من العام الجاري، وإنجاز المستهدف منه وفق خطة زمنية وبرنامج عملي محدد.

وفي هذا السياق، يدعو بلدي جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى العمل على التنفيذ الكامل لقرار ١٩٩٥ وخطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، والقرارات الأخرى ذات الصلة، لتحقيق هذا الهدف. كما يناشد بلدي معالي الأمين العام للأمم المتحدة والدول الوديعة وكذلك الراعين للمؤتمر تكثيف التشاور وزيادة التنسيق في هذه المرحلة مع جميع دول المنطقة، وحثها وتشجيعها على المشاركة بفعالية لضمان نجاح المؤتمر والتوصل إلى النتائج المتوخاة منه دعما لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإسهاما في تحقيق أهدافها النبيلة.

السيد فاسلييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يؤيد الاتحاد الروسي اتباع نهج شامل فيما يخص الحد من الترسانات النووية، من أجل تحقيق أمن جميع المشاركين في العلاقات الدولية، مع مراعاة جميع العوامل التي تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي. وتظهر معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، التزامنا القوي بهذه العملية. وتعزز المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، الاستقرار الدولي، ونظام عدم انتشار الأسلحة النووية. ويتمثل الشيء الأساسي الآن في التنفيذ الثابت للالتزامات المترتبة بموجب المعاهدة، ومبادئها وتفاهماتها الأساسية.

إننا منفتحون على الحوار بشأن الخطوات المقبلة، في اتجاه نزع السلاح النووي، ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن تحقيق ذلك سوى من خلال مراعاة جميع عوامل الأمن الدولي كما يجب. وتشمل تلك العوامل الخطط الرامية إلى تعزيز المنظومات المضادة للقذائف التسيارية والمحاولات الرامية إلى اتخاذ تدابير مماثلة فيما يتعلق بالأسلحة الاستراتيجية في التشكيلات غير النووية؛ وعدم إحراز تقدم فيما يخص التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وتمديد الأسلحة النووية في الفضاء الخارجي؛ ووجود اختلالات نوعية وكمية في الأسلحة التقليدية.

ونلاحظ استمرار خلافات خطيرة في نُهج الاتحاد الروسي والولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي، فيما يتعلق بالإبقاء على منظومات مضادة للقذائف التسيارية في أوروبا. في رأينا، يمكن للخطوات التي اتخذها التحالف الإخلال بالتوازن الاستراتيجي للقوات وإلحاق ضرر كبير بالنظام، ليس فقط على الصعيد الإقليمي، بل أيضا على صعيد الأمن العالمي. وشواغل الاتحاد الروسي معروفة للجميع.

نحن بحاجة إلى ضمانات قوية بشأن عدم تقويض المنظومة المضادة للقذائف التسيارية للولايات المتحدة ومنظمة حلف الشمال الأطلسي في أوروبا، الإمكانيات الاستراتيجية للاتحاد الروسي. وثمة شواغل مماثلة أخرى مشتركة بين دول أخرى في مناطق مختلفة من العالم. ولا يمكن أن تكون هذه الضمانات مجرد أقوال. بل يجب أن تستند إلى معايير عسكرية وتقنية موضوعية، تسمح لكل بلد من التأكد من أن المنظومات المضادة للقذائف، المنتشرة في كل منطقة تتوافق حقا مع

ما تم التصريح به، بما في ذلك الصواريخ الدفاعية التي يمكن أن تستخدم لاستهداف دول خارج أوروبا. يجب أن نقول بصراحة وعلانية إن التقدم المحرز في هذا المجال سيحدد إلى حد كبير آفاق تطور العلاقات على الصعيد الإقليمي، وأيضا تطور الحالة الدولية برمتها.

وفي نفس الوقت، أشير إلى أن الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لخفض ترسانتيهما النوويتين، تستدعي من جميع البلدان التي لديها إمكانات نووية، بدون استثناء، القيام بنفس الخطوات. ويجب أن نأخذ في الاعتبار وجود برامج نووية في البلدان التي رفضت الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدول غير حائزة للأسلحة النووية. ولا يمكن إحراز تقدم كبير في مجال نزع السلاح، بدون دينامية إيجابية في جميع تلك المجالات.

كما أود أيضا أن أذكر بمبادرة الاتحاد الروسي الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على الالتزامات المتعهد بها، بموجب المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن التخلص من قذائفهما المتوسطة والقصيرة المدى، بغية تخفيض مداها من ١ ٠٠٠ إلى ٥٠٠ كيلومتر.

نرحب بعملية متابعة الدورة المقبلة لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي ينبغي أن تتم في إطار مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. ونرى أن الدورة الأولى للجنة التحضيرية ناجحة تماما، ونهنئ الرئيس وولكوت على ذلك النجاح.

ونحن مقتنعون بأن في الإمكان – بل ينبغي – أن تحل المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها النظام العالمي لعدم الانتشار النووي على أساس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب علينا الآن أن نركز جهودنا على تطوير نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على نحو تدريجي، علاوة على التركيز على زيادة عدد الدول المنضمة إلى البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات. ونرى أنه ينبغي تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أساس معايير واضحة ومقبولة لدى جميع الدول الأطراف في المعاهدة.

يؤيد الاتحاد الروسي تأييدا تاما فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، وفقا للمقررات التي اتخذها مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ ومؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. ونحن مقتنعون بأن إنشاء تلك المنطقة في الوقت المناسب من شأنه أن ييسر حل العديد من المسائل المتعلقة بعدم الانتشار، فضلا عن صون السلام والاستقرار في المنطقة بصورة فعالة. ونسعى بإخلاص – بصفتنا بلدا وديعا للمعاهدة – لضمان نجاح المؤتمر المتوقع انعقاده في عام ٢٠١٢.

وقبل عام واحد فحسب، عيّنت فنلندا بلدا مضيفا للمؤتمر، فضلا عن تعيين السيد جاكو لاجافا منسقا خاصا المؤتمر. وقد واصلنا النظر دائما – إلى جانب المنظمين الآخرين للمؤتمر – في الطرائق التنظيمية ومضمون ذلك الحدث. وأيدنا أيضا جميع القرارات الرئيسية التي تتخذ على أساس توافق الآراء بشأن إنشاء تلك المنطقة في الشرق الأوسط، وخصوصا بين بلدان المنطقة التي يجب عليها في المقام الأول إبداء العزم السياسي على إنشاء منطقة من ذلك القبيل. وفي هذا السياق، فإن إحدى أهم المهام التي تنتظرنا تتمثل في كفالة انعقاد المؤتمر في عام ٢٠١٢، وأن تشارك فيه جميع بلدان الشرق الأوسط.

ويرى الاتحاد الروسي أن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا أداة هامة لتعزيز الأمن الإقليمي والدولي، علاوة على تعزيز نظام عدم الانتشار النووي. ونحن مقتنعون بأن إضفاء الطابع الرسمي على مراكز تلك المناطق قد مضى قدما بعملنا في هذا المجال، ونأمل في اختتام هذه العملية بطريقة ناجحة في المستقبل القريب.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد أكينو (بيرو).

وندعم أيضا الجهود التي تبذلها منغوليا سعيا إلى تعزيز مركزها بصفتها دولة غير حائزة للأسلحة النووية. وقد أسهم الاتحاد الروسي إسهاما كبيرا في ذلك الصدد عبر توقيع الإعلان المشترك الصادر عن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن مركز منغوليا بصفتها دولة غير حائزة للأسلحة النووية على هامش الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. ونحن مقتنعون بأن الخطوة المنطقية التالية ينبغي أن تتمثل في توقيع جميع الدول النووية على البروتوكول المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وروسيا على استعداد للقيام بذلك.

وبطبيعة الحال، فإن كفالة بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على وجه الاستعجال مهمة ذات أولوية، وهي ضرورية لعصرنا. وعليه، نحث جميع البلدان، وخاصة تلك التي يعتمد بدء نفاذ المعاهدة على مشاركتها وتصديقها، إلى التوقيع عليها في أسرع وقت ممكن.

السيد كيلرمان (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، يود وفد بلدي أن يعلن تأييده للبيانات التي أُدلي بها سلفا –في إطار هذه المجموعة من القرارات – باسم حركة عدم الانحياز، وائتلاف البرنامج الجديد (انظر A/C.1/67/PV.9).

ويود وفد بلدي بداية –فيما يتعلق بالمناقشة بشأن مسألة نزع السلاح النووي برمتها – أن يكرر التزامه بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بوصفها أساسا لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ونرى أن معاهدة عدم الانتشار هي الصك الدولي الوحيد الملزم قانونا، الذي يرسي معيارا عالميا ضد المزيد من انتشار الأسلحة النووية، ويتضمن إلزاما قانونيا للدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء على ترساناتها النووية. ومع التسليم بالحق الثابت للدول في السعي إلى تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، فإننا لا نزال على التزامنا الكامل بتعزيز الامتثال التام لجميع أحكام المعاهدة وتطبيقها على نحو شامل.

وقد حذّر بلدي منذ سنوات عديدة، من اتجاه بعض الدول إلى تفضيل التركيز على بعض أحكام المعاهدة، على حساب أحكام أخرى لا تنفصم عنها، فضلا عن أن لها القدر ذاته من الأهمية. وقد حذّرنا من أن تشجع مثل هذه الأساليب الانتقائية الآخرين على ممارسة السلوك نفسه، الأمر الذي من شأنه الإخلال بالتوازن الدقيق بين ركائز المعاهدة الثلاث، وتقويض الاتفاق الأصلي لمعاهدة عدم الانتشار، بالإضافة إلى تقويض مصداقيتها.

وإذ نرحب بالتقدم الكبير المحرز نحو تحقيق أهداف عدم الانتشار الواردة في المعاهدة، فإننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي وفاء بما تنص عليه المادة السادسة من المعاهدة، وخاصة عقب الالتزام الثابت الذي تعهدت به الدول الحائزة للأسلحة النووية في عام ٢٠٠٠ بشأن نزع السلاح النووي.

وعليه، فإن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لجنوب أفريقيا. وتعيد الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠١٠ ((NPT/CONF.2010/50 (Vol I) التأكيد على صلاحية الاتفاقات التي تم التوصل إليها في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، بما في ذلك التعهد الصريح الذي قطعته الدول الحائزة للأسلحة النووية على نفسها بتحقيق القضاء التام على ترساناتها النووية. وفي هذا السياق، تتضمن الوثيقة أيضا عددا من التدابير الهامة الرامية إلى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية.

ويكمن التحدي الذي نواجهه الآن في كفالة تحويل تلك التعهدات إلى إجراءات ملموسة من شأنها أن تعيد الثقة في نظام عدم الانتشار النووي، الذي أرى أن بوسعنا جميعا أن نتفق على

أنه قد عانى من توترات شديدة خلال العقد الماضي. ولا يمكن أن تقتصر تلك الإجراءات على مجرد تخفيض عدد الأسلحة النووية الاستراتيجية بهدف القضاء على تلك القدرات المفرطة التدمير التي تم تطويرها أثناء الحرب الباردة، بصرف النظر عن ضرورة وأهمية تلك التدابير. فالمطلوب هو إحداث تحول أساسي في المواقف الأمنية لتلك الدول ومجموعات الدول التي تواصل الاعتماد على الأسلحة النووية لتلبية احتياجاتها الأمنية، سواء كان ذلك على أساس سياسات ردع نووي مباشر، أو بصورة موسعة.

وما زالت جنوب أفريقيا على اقتناع راسخ بأن الأسلحة النووية لا تكفل توفير الأمن بل تحيد عنه. ولا يزال استمرار الاحتفاظ بالأسلحة النووية، بما في ذلك من قبل الدول التي تواصل تشغيل منشآت نووية غير خاضعة للضمانات وخارج إطار معاهدة عدم الانتشار، يشكل مصدر قلق مستمر. ومثلما كان عليه موقفنا منذ انضمامنا إلى المعاهدة، فإن أي افتراض باستمرار حيازة الأسلحة النووية بصورة لا نهائية، لا يتعارض مع أحكام المعاهدة والالتزامات التي تم التعهد بها فحسب، بل يسهم أيضا في زيادة انعدام الأمن واستمرار سباق التسلح.

إن إحراز تقدم مستمر ولا رجعة فيه في مجال نزع السلاح النووي وغيره من تدابير تحديد الأسلحة النووية ذات الصلة يظل عنصراً أساسياً لتعزيز عدم الانتشار النووي. وطالما بقيت هذه الأسلحة، فسيسعى آخرون إلى الحصول عليها. والمطلوب، بالتالي، إعادة النظر بصورة جوهرية في العقائد الأمنية، فضلا عن الأخذ بتدابير شفافة، لا رجعة فيها، وممكن التحقق منها، تهدف إلى تحقيق عالم لا تهدده الأسلحة النووية.

وتقدر جنوب أفريقيا المعلومات التي قدمتها بالفعل بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن ترساناتها من الأسلحة النووية وتنفيذ أهدافها في مجال نزع السلاح النووي. وعلاوة على الإبلاغ عن الالتزامات المتفق عليها في عام ٢٠١٠، نحث جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز الشفافية وبناء الثقة بين الدول الأطراف.

وعلى الرغم من ترحيبنا بالتقدم المحرز في تنفيذ معاهدة ستارت الجديدة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، فإننا نأسف أيضاً لأن الالتزامات ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تتحقق بعد. ولذلك ندعو جميع الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة، ولا سيما دول المرفق ٢، على أن تفعل ذلك بدون مزيد من التأخير.

وإلى حين القضاء التام على جميع الأسلحة النووية، ترى جنوب أفريقيا أن للدول التي تخلت عن خيار الأسلحة النووية الحق في المطالبة بضمانات أمنية. ومن المسائل الأخرى المثيرة للقلق عدم إحراز تقدم نحو إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. فمن شأن هذه المعاهدة أن تخدم أهداف عدم الانتشار النووي وأهداف نزع السلاح النووي على حد سواء.

ومع أن البعض قد يميلون إلى إلقاء اللوم في عدم إحراز التقدم على عضو واحد أو حتى بضعة أعضاء في مؤتمر نزع السلاح، فإن النقاش حول هذه المسألة يشير على ما يبدو إلى إحجام عدد أكبر من الأعضاء على الالتزام بصك من شأنه أن يسهم حقاً في نزع السلاح النووي. ويتضح هذا بوجه خاص في النقاش حول نطاق هذه المعاهدة. وبينما تُساق شتى التعقيدات التقنية والأمنية حججاً لعدم إدراج المخزونات ضمن نطاق أي معاهدة من هذا القبيل، فإن من الواضح أن جميع هذه الحجج يمكن دحضها لو كان هناك حقا التزام بنزع السلاح النووي وإرادة سياسية تكفل إحراز تقدم في القيام بالخطوات اللازمة لتحقيق ذلك الهدف.

وستظل جنوب أفريقيا تدعم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أجزاء أخرى من العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية القرار

الذي اتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ بغرض تنفيذ القرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، لا سيما عقد مؤتمر عام ٢٠١٢. ونرحب بالعمل الذي قام به الميسر لأجل هذه الغاية، وندعو جميع الدول إلى دعم جهوده الحثيثة دعماً كاملاً.

كفلت الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، التي عقدت في فيينا في وقت سابق من هذا العام، بداية سلسة للدورة الاستعراضية. ونعتقد أن من الضروري أن نستفيد من نجاح ذلك الاجتماع، الذي أرسى الأساس لرصد وفاء جميع الدول الأطراف بالالتزامات الواردة في خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، بما فيها التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتعجيل بإحراز تقدم ملموس في اتخاذ الخطوات المفضية إلى نزع السلاح النووي.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أكرر التأكيد على أن الأسلحة النووية مصدر لانعدام الأمن، وليست مصدراً للأمن. ولا مكان لها في البيئة الأمنية اليوم، وتستدعي الضرورات الإنسانية التي ترتكز عليها الحاجة إلى القضاء التام عليها أن تجدد جميع الدول وأعضاء المجتمع المدني عزمهم على تخليص العالم على نحو دائم من التهديد بالإبادة.

السيد نجفي (إيران) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد جمهورية إيران الإسلامية البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز بشأن هذه المجموعة (انظر A/C.1/67/PV.9)

لا يزال استمرار عدم إحراز تقدم في ميدان نزع السلاح النووي، واستمرار وجود الآلاف من الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، المنشورة وغير المنشورة، في جميع أنحاء العالم يشكل مصدر تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين، بل لبقاء الحضارة الإنسانية نفسها. وإذ يترتب على الدول الحائزة للأسلحة النووية التزام قانوني بالقضاء التام على الأسلحة النووية، فإن استمرار عدم امتثال تلك الدول لهذا الواجب قد أدى بلا شك في رأينا ليس فقط إلى تعريض السلام والأمن الدوليين للخطر، بل قوض أهداف ومقاصد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن سلامتها ومصداقيتها بوصفها حجر الزاوية في جهود نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

تؤيد جمهورية إيران الإسلامية تأييدا تاماً موقف دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية القائل ليس فقط بأن أي استعمال للأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يشكل انتهاكا للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وبخاصة القانون الإنساني الدولي، ولكن أيضا أن مجرد حيازة الأسلحة النووية يتعارض مع مبادئ القانون الإنساني الدولي.

يرى وفد بلدي أن استعراض المركز النووي لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، فضلا عن المفهوم الاستراتيجي لمنظمة حلف شمال الأطلسي لعام ٢٠١٠، الذي يبرر استخدام هذه الأسلحة اللاإنسانية أو التهديد باستخدامها، يشكل حالات واضحة لعدم الامتثال للالتزامات القانونية ذات الصلة وانتكاسة لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ومما لا شك فيه أن قرار تحديث الأسلحة النووية تحت أي ذريعة كانت، مثل زيادة موثوقيتها، وإنفاق بلايين الدولارات على تشييد مرافق نووية جديدة، يتناقض مع التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بنزع السلاح النووي، ويشكل عدم امتثال واضحاً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وندعو بقوة الدول الحائزة للأسلحة النووية، لا سيما الولايات المتحدة، إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، وإلى التوقف فورا عن أي ضرب من ضروب التطوير أو البحوث في مجال الأسلحة النووية وأي تحديث للأسلحة النووية ومرافقها، والامتناع عن توجيه أي تهديد باستخدام

الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وسحب أسلحتها النووية من أراضي البلدان الأخرى، ووقف إبقاء رؤوسها الحربية النووية في حالة تأهب.

ومن المفارقات أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية مثل فرنسا، بدلا من الالتزام بواجباتها القانونية، قد وجّهت، بدافع من عقلية الحرب الباردة، بيانات غير عقلانية هددت فيها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. علاوة على ذلك، أعلن المسؤولون الفرنسيون اعتزامهم وضع خطط نووية جديدة لتحديث الترسانات النووية وإنفاق بلايين اليوروهات على هذه الخطة حتى عام ٢٠٢٠. تتجاهل تلك السياسة تجاهلاً واضحاً التزامات فرنسا باحترام الخطوات العملية المتفق عليها في المؤتمرين الاستعراضيين للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك موضوع المعاهدة وغرضها.

إن بلداناً مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وهولندا، فضلا عن ممثلي الاتحاد الأوروبي والنظام الكندي، تملك أسلحة نووية أو تحتمي بالمظلة النووية، وقد صمتت صمت القبور في هذا الاجتماع على خطر برنامج الأسلحة النووية الإسرائيلي السري، لا يحق لها أن تصدر الأحكام على ما لدى الآخرين من البرامج النووية السلمية الخاضعة للضمانات. يبين هذا النفاق والمعايير المزدوجة أن العمل خارج نطاق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يجلب المكافآت، لكن العمل في إطار المعاهدة، وإخضاع جميع الأنشطة النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن أن تترتب عنه العقوبات.

ومن دواعي القلق البالغ أنه، في انتهاك للالتزامات بموجب المادة الأولى من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ليس هناك المئات من الأسلحة النووية ووسائل إيصالها التي مافتئت منشورة في أراضي الاتحاد الأوروبي فحسب، بل أن القوات الجوية لبعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، قد دُرِّبت على استخدام هذه الأسلحة تحت ستار التحالفات العسكرية. وبنقل المئات من الأسلحة النووية إلى بعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تحت مظلة منظمة حلف شمال الأطلسي، ظلت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة في حالة عدم امتثال لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تنص في المادة الأولى منها على ”عدم نقل أي سلاح نووي إلى أي متلق كان“

وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية، لا سيما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، بدلا من تهديد الآخرين وتوجيه التهم كالراعي الكذاب حول الأنشطة السلمية للبلدان الأخرى، أن تمتثل على نحو تام لواجباتها بموجب المادة ١ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالامتناع عن التشارك النووي تحت أي ذريعة، بما في ذلك الترتيبات الأمنية والاتفاقات الثنائية أو التحالفات العسكرية. وبالمثل، إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مثل هولندا، التي تستضيف عشرات الرؤوس الحربية النووية على نحو ينتهك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يجب عليها أن تنهي عدم امتثالها للمعاهدة وتقرر فورا إزالة هذه الأسلحة من أقاليمها. كما ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يبدأ بأعضائه لدى معالجة المسائل المتعلقة بالامتثال، لا سيما عدم امتثال فرنسا للمادتين الأولى والسادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولجأت فرنسا، التي حاولت إخفاء الشمس بالغربال فيما يتعلق بعدم امتثالها، إلى نشر معلومات خاطئة ومضللة بشأن الدول الأخرى. ومثالا على ذلك، خلافا لمزاعم فرنسا المضللة، فإن أنشطة إيران لتخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠ في المائة قد أُخضعت لكامل المراقبة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي تروم توفير ما نحتاج إليه من وقود لمفاعل البحوث النووية من أجل تمكينه من مواصلة إنتاج النظائر المشعة الطبية لما يزيد على

مليون مريض يعانون من أمراض خطيرة كالسرطان. وبالتالي، فإن هذا النشاط أغراضه إنسانية صرفة، وهو نشاط معقول.

إن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، من خلال نقل التكنولوجيا النووية والمواد التي تدخل في تصنيع الأسلحة إلى دول غير أطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية، في انتهاك واضح لالتزاماتها بموجبها، قد أسهمت في ظهور جهات جديدة حائزة للأسلحة النووية، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط المتقلبة، التي تشكل فيها الترسانات النووية والمنشآت النووية السرية للنظام الصهيوني الذي قام بغزو جميع جيرانه بدون استثناء وشن العدوان على بلدان أخرى، أشد تهديد خطورة على المنطقة وخارجها.

ما من مصدر لانعدام الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط سوى النظام الإسرائيلي، الذي حاول بكل جسارة، وبامتلاكه لمئات الرؤوس الحربية النووية، وضع خطوط حمراء كرسوم الأطفال، لتحديد الأنشطة النووية السلمية للآخرين. وهذا النظام، الذي بني على أساس الإرهاب، والذي يثق في راعيه الأكبر ومؤيديه الغربيين الآخرين، قد تجاوز جميع الخطوط الحمراء خلال عمره القصير واقترف جميع الجرائم، من جريمة العدوان إلى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ولا يزال يهدد البلدان الأخرى. وهكذا، فإن أي نقل لما يتصل بالأسلحة النووية من عتاد أو معلومات أو مواد أو مرافق أو موارد أو أجهزة، وأي مساعدة تقدم للنظام الصهيوني في الميادين النووية أو العلمية أو التكنولوجية، انتهاك للالتزامات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يجب وقفه فورا.

وكجزء أساسي من الصفقة التي تم الاتفاق عليها في إطار المعاهدة في عام ١٩٦٨، يشكل نزع السلاح النووي الأولوية القصوى على جدول أعمال نزع السلاح، والإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمانة الوحيدة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وفي هذا السياق، لا تزال جمهورية إيران الإسلامية تؤيد تأييدا كاملا موقف حركة عدم الانحياز بشأن ضرورة التفاوض على برنامج تدريجي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية وفقا لجدول زمني محدد، بما في ذلك على البدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، استنادا لبرنامج عمل متوازن وشامل بغية إبرام صك ملزم قانونا بشأن الأسلحة النووية من أجل الحظر النهائي لحيازة الأسلحة النووية واستحداثها وتخزينها واستخدامها أو التهديد باستخدامها من لدن أي بلد مهما كانت الظروف، صك ينص على التدمير التام لهذه الأسلحة الفتاكة بحلول عام ٢٠٢٥.

وخلال السنوات القليلة الماضية، حاولت بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية،

من خلال الدعاية الزائفة والمضللة، وصف الطاقة النووية بأنها مرادفة للأسلحة النووية. وتم تسليط الضوء على هذه المعلومات المضللة، في الوقت الذي تخضع فيه جميع الأنشطة النووية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، للنطاق الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد تخلت تلك الدول بالفعل عن الخيارات النووية، ومن ثم فهي لا تشكل أي تهديد للآخرين.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أن جمهورية إيران الإسلامية، باعتبارها ضحية لأسلحة الدمار الشامل، ستسعى جاهدة إلى تحقيق الهدف المتمثل في بناء عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، لكنها لن تخضع أبدا للتخويف والضغط.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الهند لتعرض مشروعي القرارين A/C.1/67/L.25 و A/C.1/67/L.27.

السيدة ميهتا (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): ما انفك نزع السلاح النووي يشكل أولوية للأمم المتحدة منذ صدور أول

قرار للجمعية العامة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦(القرار ١ (د-١))، وما انفكت الهند تعرب عن دعمها الثابت لتحقيق هذا الهدف ذي الأولوية. وكان أول رئيس وزراء في الهند، جواهرلال نهرو، من بين أول القادة في العالم الذين أيدوا قضية نزع السلاح النووي في الخمسينات من القرن الماضي عندما بدأ سباق التسلح النووي.

وفي الخطاب الذي ألقاه رئيس وزرائنا الراحل راجيف غاندي، في الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٨٨ (انظر A/S-15/PV.14)، اقترح خطة عمل من أجل إقامة نظام عالمي خال من الأسلحة النووية والعنف بغية تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي بصورة عالمية وغير تمييزية وبطريقة مقيدة زمنيا وتدريجية ويمكن التحقق منها. وما زلنا ملتزمين بهدف تلك الخطة وبتحقيق رؤيتها لإنشاء نظام عالمي خال من الأسلحة النووية والعنف.

وباعتبارنا دولة حائزة للأسلحة النووية، فإننا في الهند على وعي بمسؤوليتنا، ودعمنا لنزع السلاح النووي على الصعيد العالمي بصورة غير تمييزية دعم ثابت. وكما قال رئيس الوزراء مانموهان سينغ في البرلمان الهندي عام ٢٠٠٧، ”إن حيازة الأسلحة النووية لا تؤدي سوى إلى تعزيز شعورنا بالمسؤولية العالمية، ولا تقلل من ذلك الشعور“.

ونعتقد أن نزع السلاح النووي يمكن تحقيقه من خلال عملية تدريجية، يدعمها التزام عالمي وإطار عالمي متعدد الأطراف متفق عليه وغير تمييزي. وينبغي إجراء حوار هادف فيما بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل بناء الثقة والحد من هيمنة الاسلحة النووية على الشؤون الدولية والنظريات الأمنية. ولا بد من اتخاذ تدابير لنزع الشرعية تدريجيا عن الأسلحة النووية بغية تحقيق إزالتها إزالة تامة.

إن تدابير الحد من المخاطر النووية الناشئة عن الاستخدام العرضي أو غير المأذون به للأسلحة النووية، وزيادة القيود على استخدام الأسلحة النووية، وإلغاء إبقاء الأسلحة النووية في حالة تأهب، فضلا عن تدابير منع الإرهابيين من الحصول على الاسلحة النووية، كلها من الأمور الوجيهة في هذا الصدد. وفي ورقة عمل قُدِّمت إلى الجمعية العامة عام ٢٠٠٦، اقترحت الهند عددا من هذه التدابير، بما في ذلك إعادة تأكيد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، على نحو لا لبس فيه، التزامها بتحقيق هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية، وبعض التدابير القانونية المحددة مثل إبرام اتفاق عالمي لعدم المبادأة باستخدام الأسلحة النووية، وقد احتفظت ورقة العمل التي قدمتها الهند على روح خطة عمل راجيف غاندي وجوهرها، وهي تروم تنشيط المناقشة بشأن ما يمكن القيام به اليوم لتنفيذ الرؤية المستنيرة لتلك الخطة. ومراعاة لهذا الهدف، عقد مؤتمر وطني في ٢١ آب/أغسطس في نيودلهي بمشاركة أكثر من ١ ٠٠٠ طالب وباحث بغية تعزيز الوعي بأهمية البحوث وتشجيعها في مجال نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي.

ودون المساس بالأولوية التي نوليها لنزع السلاح النووي، فإننا نؤيد التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على معاهدة غير تمييزية يمكن التحقق منها دوليا لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى والتي تلبي مصالح الأمن القومي في الهند. ولا نزال ملتزمين بالوقف الاختياري الأحادي والطوعي لتجارب المواد المتفجرة النووية.

وتلتزم الهند بالتعاون مع المجتمع الدولي على منع انتشار الأسلحة النووية ووسائل إيصالها، بما في ذلك من خلال تطبيق ضوابط وطنية قوية على الصادرات والأعضاء في الأنظمة المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات. ويجب على جميع الدول أن تنفذ تنفيذا تاما وفعالا التزاماتها بموجب ما تنضم إليه من اتفاقات ومعاهدات. وموقف الهند إزاء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية معروف جيدا ولا يحتاج إلى أي تكرار.

والطاقة النووية لا تزال مصدرا أساسيا للطاقة النظيفة والمستدامة، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية. والتوسع فيها يجب أن يقترن بتعزيز المعايير الدولية للسلامة النووية والأمن النووي والحد من مخاطر الانتشار. وينبغي تنفيذ هذه المعايير الدولية من خلال اتخاذ إجراءات فعالة على الصعيد الوطني. وللوكالة الدولية للطاقة الذرية دور لا غنى عنه في هذا الصدد. والهند تسهم بنشاط في عملية مؤتمر قمة الأمن النووي التي أطلقها الرئيس أوباما في عام ٢٠١٠، وقد شاركت في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد مؤخرا بشأن مكافحة الإرهاب النووي. ويحظى قرارنا المتعلق باستخدام أسلحة الدمار الشامل في الإرهاب في الجمعية العامة بدعم قائم على توافق الآراء منذ عرضه لأول مرة في عام ٢٠٠٢. وسوف نعرضه بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار في هذه الدورة أيضا.

وتعبر مشاريع القرارات التي تقدمها الهند في اللجنة الأولى عن رغبتها في العمل مع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة لتحقيق هدف نزع السلاح النووي. ونحن نعرض، باسم مقدمي المشروع، مشروع القرار A/L.27/C.1/67 المعنون ”تخفيض الخطر النووي“. ومشروع القرار يسلط الضوء على ضرورة استعراض المذاهب النووية واتخاذ خطوات فورية للحد من خطر الاستعمال غير المقصود أو العارض للأسلحة النووية، بوسائل منها إلغاء حالة الاستنفار النووي وإلغاء الاستهداف بالأسلحة النووية. والنص يدعو منذ عام ١٩٩٨ إلى تحقيق أهداف متواضعة ولكنها بالغة الأهمية لسلامة وأمن الجنس البشري. ومن دواعي الارتياح أن المسائل التي أثارها هذا النص القائم منذ فترة طويلة تجد صدى أكبر واعترافا أوسع في أوساط المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال قرار آخر بشأن الموضوع في هذه اللجنة.

كما يشرفني أن أعرض، بالنيابة عن مقدمي المشروع، مشروع القرار A/C.1/67/L.25 المعنون ”اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية“. وهذا النص التقليدي يعبر عن إيماننا بأن وضع صك عالمي ومتعدد الأطراف وملزم قانونا لحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها سيسهم في عملية نزع المشروعية عن الأسلحة النووية وسيهيئ مناخا مواتيا للتفاوض على اتفاق بشأن حظر الأسلحة النووية.

السيدة هابويزا (زامبيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي للإسهام في المناقشة بشأن هذا البند الهام جدا من بنود جدول الأعمال. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة في هذه اللجنة، أود أن أهنئ السيد بركايا وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم لرئاسة أعمال اللجنة. ووفد بلدي على ثقة بأنه من خلال القيادة القديرة للسيد بركايا، ستحقق اللجنة النتائج المرجوة.

تلتزم زامبيا، بوصفها دولة طرفا في كل من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بتحقيق عالمية كل منهما وتتعهد بمواصلة دعم الجهود الإقليمية والعالمية في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وفي هذا الصدد، ترحب زامبيا بنجاح الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ وتدعو إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشاره واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، التي اعتمدت في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

وفي نفس السياق، نثني على الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية لاجتماعها في واشنطن العاصمة ونأمل أن تسهم هذه المبادرة في تحقيق نتائج ملموسة في الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والعالمي من أجل نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، ولا سيما مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن زامبيا تشعر بالقلق إزاء الجمود المستمر في مؤتمر نزع السلاح. وبما أن مؤتمر نزع السلاح ليس مجرد جزء من آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح ولكنه أيضا المنتدى الرئيسي للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة حظر التجارب والمسائل الأخرى ذات الصلة، فإنه لا مغالاة في التشديد على ضرورة إيجاد حل ودي للخروج من هذا المأزق المستمر. وفي هذا الصدد، تؤيد زامبيا الجهود الدولية الرامية إلى تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح وتدعو اللجنة الأولى إلى القيام بدور رائد في هذا الصدد.

وزامبيا تشعر بالقلق إزاء استمرار عدم وجود صك دولي ملزم يكفل إعطاء ضمانات أمنية سلبية غير مشروطة وملزمة قانونا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم تعرضها لهجوم نووي أو استخدام التهديد من قبل دولة مسلحة نوويا. ومما يزيد من قلقنا البيئة الحالية التي تتسم بعدم الامتثال من قبل الدول الأعضاء لالتزاماتها بموجب كل من معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة حظر التجارب. ولذلك، تؤيد زامبيا الجهود الدولية الرامية إلى التفاوض على صك ملزم قانونا بشأن ضمانات الأمن السلبية، ريثما يتم التخلص تماما من الأسلحة النووية.

وزامبيا تسلم بأهمية الإسهامات التي ستقدمها معاهدة حظر التجارب في جهود نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي وتؤكد مجددا دعمها لها. وفي هذا الصدد، تود زامبيا أن تغتنم هذه الفرصة للترحيب بتصديق جمهورية أفريقيا الوسطى وإندونيسيا وغانا وغواتيمالا وغينيا وترينيداد وتوباغو على المعاهدة وتحث بقية الدول، ولا سيما دول المرفق ٢ التي يلزم توقيعها وتصديقها لبدء نفاذ المعاهدة في وقت مبكر، على التوقيع والتصديق على المعاهدة دون إبطاء من أجل دخولها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

وبدء النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، باعتبارها الصك الأساسي الذي يهدف إلى حظر جميع التجارب النووية على وجه الأرض وتحديث الأسلحة النووية الموجودة واستحداث أسلحة جديدة ونظم إيصالها، لن يكون طريقة عملية ومنهجية لتعزيز نظام المعاهدة فحسب، ولكنه سيحد أيضا من استحداث وتصنيع جيل جديد من الأسلحة النووية.

وزامبيا لا تزال ملتزمة بقوة بمفهوم نزع السلاح العام الكامل وتؤكد مجددا دعمها لإخلاء العالم من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تعرب زامبيا عن تقديرها للإسهام المستمر للمناطق الخمس الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية في تعزيز المعايير العالمية لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي وتوحيد الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن. وبما أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تسهم في السلام والأمن الإقليميين، تؤكد زامبيا من جديد دعمها لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في الأماكن التي لا توجد فيها مثل هذه المناطق، وترحب بمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط المقرر عقده في هلسنكي في كانون الأول/ديسمبر.

وزامبيا، بصفتها دولة طرفا في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، تعيد التأكيد على التزامها بالمعاهدة وتشيد بغانا والكاميرون وغينيا – بيساو وتشاد وناميبيا لتصديقها على المعاهدة. وفي هذا الصدد، تؤكد زامبيا مجددا دعمها للجهود التي بذلها الاتحاد الأفريقي في إنشاء اللجنة الأفريقية للطاقة النووية التي سيكون من بين مسؤولياتها رصد مدى امتثال الدول الأعضاء لالتزاماتها بموجب معاهدة بليندابا، وترحب بهذه الجهود.

وزامبيا تثني كذلك على عقد الدورة العادية الثانية للجنة الأفريقية للطاقة النووية في ٢٧ تموز/يوليه في أديس أبابا، حيث

تم الانتهاء من إعداد وثائق أساسية واعتمادها تمهيدا لتنفيذها بالكامل وفي وقت مبكر. ونشيد بالمثل بجنوب أفريقيا لإعداد الصيغة النهائية لاتفاق الاستضافة مع الاتحاد الأفريقي، والذي ستوفر الأولى بموجبه للجنة حيز المكاتب والمعدات في بريتوريا.

كما تؤكد زامبيا مجددا دعمها للعمل الذي يضطلع به منتدى الهيئات التنظيمية النووية في أفريقيا والذي يسعى إلى تدعيم وتعزيز وتنسيق الحماية من الإشعاع والسلامة والأمن النوويين والهياكل الأساسية والأطر التنظيمية بين الدول الأعضاء، فضلا عن توفير آليات له ليصبح منتدى يتسم بالفعالية والكفاءة ويحظى بالاعتراف الدولي لتبادل الخبرات التنظيمية وأفضل الممارسات بين الهيئات التنظيمية النووية في أفريقيا. وبما أن الهدف من إنشاء المنتدى مكمل للهدف من اللجنة، تحث زامبيا البلدان الأفريقية على الانضمام إلى المنتدى إن لم تكن قد فعلت ذلك حتى الآن.

تدرك زامبيا القوة التدميرية للطاقة النووية وآثارها على السلامة والأمن العالميين. والكوارث النووية التي حدثت مؤخرا، مثل كارثة محطة فوكوشيما داييشي للطاقة النووية في اليابان، واحتمال حصول عناصر إرهابية على المواد والتكنولوجيا النووية والمشعة يشهدان على الحاجة الملحة إلى إيجاد حل متفق عليه دوليا. وفي هذا الصدد، تؤيد زامبيا خطة العمل الثالثة المتعلقة بالسلامة النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي تغطي الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ وتشجع إجراء تحسينات مستمرة طويلة الأجل في مجال الأمن النووي، بدلا من المبادرات المخصصة.

وتحقيقا لهذه الغاية، تعيد زامبيا التأكيد على ضرورة أن تصبح جميع الدول الأعضاء في الوكالة الدولية أطرافا في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي إذا لم تكن قد فعلت ذلك حتى الآن. وعلى الرغم من حادث فوكوشيما داييشي، لا تزال الطاقة النووية بديلا هاما وصالحا لمعظم البلدان. وفي هذا الصدد، تدعو زامبيا الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مواصلة تدعيم الآليات التنظيمية ووضع معايير من أجل تعزيز السلامة والأمن النوويين.

وزامبيا تنوه بالتدابير التي تواصل الوكالة الدولية تنفيذها لتعزيز التعاون التقني مع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية. وفي هذا الصدد، ترحب زامبيا بمساعدة الوكالة الدولية لها في تركيب جهاز لرصد الإشعاعات عن المداخل في الجزء الشمالي من البلد. ويتوقف وضع جهاز ثان، من المقرر تركيبه في الجزء الجنوبي، على تحديد الموقع المناسب. وبمجرد الانتهاء من المشروع، فإن الجهازين سيوفران مساعدة كبيرة لزامبيا في رصد وكشف أي عمليات نقل لمواد مشعة.

كما تود زامبيا أن تعرب مجددا عن تقديرها للعرض الذي تقدمت به الوكالة الدولية لمساعدة البلد في مجال الأمن النووي أثناء الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية، المقرر أن تستضيفها زامبيا بالاشتراك مع زمبابوي في عام ٢٠١٣.

وفي الختام، يشكل استمرار حيازة بعض الدول الأعضاء للأسلحة النووية، وعدم دخول معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية حيز النفاذ، والجمود المستمر في مؤتمر نزع السلاح، تحديات يجب أن تأخذها اللجنة الأولى على محمل الجد، خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، إذا ما كانت ثمة رغبة في إحراز تقدم فيما يخص نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ولذلك تظل زامبيا ملتزمة بالمثل العليا لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وتأمل أن تحرز اللجنة الأولى تقدما ملموسا خلال هذه الدورة السابعة والستين.

السيد بونومريوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/67/PV.9).

إن بيلاروس، بوصفها أول دولة تخلت طوعا وبدون شروط مسبقة عن الأسلحة النووية التي ظلت في إقليمها بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، لا تؤكد فحسب من جديد، حرصها على مركزها غير النووي بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بل تدعو أيضا بنشاط الدول الأخرى إلى اتخاذ خطوات ملموسة في مجال نزع السلاح النووي. إننا نرحب بإبرام الاتفاقية الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في عام ٢٠١٠، ونحن متأكدون أنه من الضروري اتخاذ المزيد من التدابير لتخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية ووسائل إيصالها. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا تشمل تلك التدابير تدمير الرؤوس النووية التي عفا عنها الزمن ووسائل إيصالها فحسب، بل يتعين أن تتوخى أيضا وضع التزامات فيما يخص منع المزيد من التطوير للأسلحة النووية. ونشعر بالقلق إزاء الاتجاه المعاكس الذي نلاحظه في مجال نزع السلاح النووي، والعوامل العديدة التي تيسره، ونعتبر ذلك خطة أحادية لنشر نظام دفاعي جوي عالمي في القارة الأوروبية.

إننا نعتقد أن آلية نزع السلاح على المستوى المتعدد الأطراف، بحاجة منذ وقت طويل إلى إعادة التفعيل. ولا يزال مؤتمر نزع السلاح ينتظر تسوية للمسائل المرتبطة بنزع السلاح النووي، الأكثر إلحاحا. ونعتقد أنه بالإمكان في مؤتمر نزع السلاح فقط، إجراء مفاوضات شاملة ومنصفة بشأن هذه المسائل مثل حظر المواد الانشطارية وضمانات الأمن السلبية. وفي رأينا، فإن لدى مؤتمر نزع السلاح على وجه التحديد القدرة اللازمة والأدوات الملائمة لاعتماد المعاهدات في مجال نزع السلاح النووي، الرامية إلى تعزيز تنفيذ الالتزامات المترتبة، بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ثمة مشاكل في محافل أخرى معنية بنزع السلاح النووي. ولا تزال دورة استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في رأينا، لا تلبي توقعات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك إحراز تقدم في اتجاه نزع السلاح النووي، ولا سيما فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. ويتعين تعزيز التقدم الملحوظ المسجل في اتجاه بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على الفور، من خلال المزيد من الانضمام إلى المعاهدة، لا سيما من قبل بلدان المرفق ٢، وخصوصا الدول ذات الترسانات النووية.

إن بيلاروس تتخذ موقفا مبدئيا فيما يخص دعم عملية تعزيز نظام عدم الانتشار النووي. ويشكل استمرار التهديد الإرهابي في العالم الحديث، وخطر انتشار الأسلحة النووية، وكذلك المواد والتكنولوجيات المستخدمة لصنعها، أحد أخطر التحديات التي تواجه الأمن والاستقرار الدوليين. وتتطلب هذه التحديات تعزيز جهود المجتمع الدولي، بما في ذلك التعاون المستمر والواسع النطاق لمكافحة الإرهاب النووي وحماية المواد النووية.

إننا نقدر تقديرا عاليا إسهام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، ونحن نعلق أهمية كبيرة على تطوير وتحسين نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أساس أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما تعتبر بيلاروس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الهيئة الدولية المركزية لضمان التوازن المطلوب لنظام الأمن النووي العالمي، وتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية.

إن من شأن الحد من مخاطر الانتشار، تشجيع زيادة إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. ونؤيد تعزيز دور مجموعة موردي المواد النووية ولجنة زانغر في نظام عدم الانتشار. أود

أن أشدد على حقيقة أنه إذا ما أريد للمؤسسات القانونية التي تتصدى للإرهاب النووي، أن تعمل بفعالية، فمن المهم زيادة قدرات الدول على تنفيذ التزاماتها الدولية.

وتكتسي مسألة الضمانات الأمنية، أهمية خاصة في سياق نزع السلاح النووي. ويشكل تلقي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ضمانات ملزمة قانونا، السبيل إلى إرساء الثقة والقدرة على التوقع، في العلاقات بين الدول وسيزيد من تعزيز نظام عدم الانتشار النووي، وتعزيز إكساب المعاهدة طابعا عالميا. كما يؤدي عدم إحراز تقدم في هذا المجال إلى مجموعة كاملة من المشاكل في مجال عدم الانتشار النووي، ويؤدي إلى عدم وضوح قواعد ومبادئ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. في هذا الصدد، فإننا نؤيد استخدام اللجان المتخصصة أو الأفرقة العاملة التابعة لمؤتمر نزع السلاح، من أجل مناقشة وزيادة تطوير الاتفاقات الدولية المتعلقة بالضمانات الأمنية للدول غير النووية.

يجب ألا يغيب عن بالنا أن أحد أهم أهداف نظام عدم الانتشار هو ضمان استخدام التكنولوجيا للأغراض السلمية فحسب. وفي الوقت الراهن، يجري إيلاء اهتمام كبير في العالم للمزيد من التطوير للتكنولوجيا النووية السلمية، في العديد من المجالات وهي: الطاقة والصحة والزراعة وحماية البيئة. أصبحت أعداد متزايدة من الدول مهتمة بإنشاء وتطوير برامج الطاقة النووية الوطنية. وبيلاروس على يقين من أنه ينبغي لآليات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعزيز إتاحة حصول جميع الدول المهتمة على فوائد الطاقة النووية بشكل متساو ودون تمييز. والعديد من هذه الصكوك قائمة بالفعل، وينبغي إتاحة الانضمام إليها من جانب جميع البلدان. وفي الوقت ذاته، عند تنفيذ البرامج النووية السلمية، يتعين على كل دولة من الدول الأعضاء العمل بأقصى قدر من الشفافية، وفقا لنص وروح التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

في رأينا، يتمثل العنصر الهام في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ونأسف لعدم تنفيذ فكرة إنشاء هذه المنطقة في شرق ووسط أوروبا بالكامل بشكل عملي. وفي هذا الصدد، ندعو الدول الأخرى التي تنتمي إلى مناطق أخرى، إلى الاقتداء بالدول التي أنشأت مناطق خالية من الأسلحة النووية. ونأمل أن تتخذ جميع الأطراف المتأثرة مباشرة، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، الخطوات العملية الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.